A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/44/PV.70
15 December 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فيدر (لكسمبرغ)
(نائب الرئيس)

- قضية فلسطين [٣٩] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
(ب) تقرير الامين العام
(ج) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد فيدر (لكسمبرغ) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٣٩ من جدول الاعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/44/35)

(ب) تقرير الامين العام (A/44/731)

(ج) مشاريع القرارات (A/44/L.43 الى A/44/L.45 ، و A/44/L.50 ، و A/44/L.51)

السيد بوداي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شهد العام الماضي تغييرات ايجابية عديدة في السياسة الدولية . وتتجه هذه التغييرات عموما الى جعل العالم مكانا أكثر أمنا وذلك بالتخلي عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لحسم النزاعات ، وزيادة الوعي بالحاجة الى الحوار والتفاوض والتعاون بدلا من المواجهة . وهذا الاتجاه أدى بالفعل الى احراز تقدم ملموس صوب حل معظم الصراعات المحلية في العالم . وأحد الاستثناءات الصارخة هو الصراع العربي الاسرائيلي الذي لا يزال يشكل مصدرا للتوتر وعدم الاستقرار بالنسبة لأمم الشرق الاوسط ويهدد السلم والامن الدوليين بصفة عامة .

وقد سلم المجتمع الدولي بأن جوهر الصراع يتمثل في قضية فلسطين ، وأعاد التأكيد على ذلك في العديد من قرارات الامم المتحدة ، تلك القضية التي لا يمكن حلها إلا بانسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ و الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك تقرير المصير واقامة دولته المستقلة ذات السيادة .

والحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة تؤكد تأكيدا قاطعا ضرورة احراز التقدم صوب تحقيق هذه الأهداف . ان تكثيف اسرائيل لجهودها من أجل قمع الانتفاضة الفلسطينية ولجوءها المتزايد الى القوة المسلحة وغيرها من الاجراءات العنيفة

لم يحققا النتائج المرجوة منهما . ولم يسفرا إلا عن زيادة محنة الشعب الفلسطيني ومعاناته ، فقد أنزلا به أشكالا من القمع أكثر شدة وقسوة . وانتفاضة الشعب الفلسطيني ما فتئت مستمرة وستدخل قريبا عامها الثالث على الرغم مما تواجهه من معاكسات فظيعة ـ استخدام القوة على نحو عشوائي مفرط من جانب القوات الاسرائيلية ، ومعاقبة السكان العرب وارهابهم مما يؤدي الى سلسلة واسعة عريضة من انتهاكات حقوق الانسان .

إن ذكر جزء واحد فقط من الفظائع والمظالم التي يرتكبها جيش الاحتلال ضد السكان العزل من شأنه أن يتجاوز حدود بياننا . إن قتل واصابة المدنيين الفلسطينيين العزّل وأعمال الضرب وكسر العظام والإبعاد وفرض التدابير الاقتصادية التقييدية وهدم المنازل وسلب الممتلكات الثابتة والمنقولة والعقوبات الجماعية وأعمال الاحتجاز ، ما هي إلا جزء من سجل طويل محزن تعبر عنه التقارير الصادرة في اطار البند الحالي . وهذه التدابير أدانتها الجمعية العامة الماضي القريب جدا في قرارها ٣/٤٤ المؤرخ في ٦ تشرين الأول/اكتوبر الذي طالبت فيه ، علاوة على ذلك ، بأن تمتثل اسرائيل بكل دقة لاتفاقية جنيف الرابعة وتكف عن السياسات والممارسات التي تشكل انتهاكا لأحكام تلك الاتفاقية .

وهنغاريا تؤكد مجددا تضامنها مع كفاح الشعب الفلسطيني العادل من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة . وقد أكد الدكتور ماتياس سزوروس ، الرئيس المؤقت لجمهورية هنغاريا ، موقفنا الثابت في رسالة بعث بها الى السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، عندما قال :

"... ينبغي التماس حل شامل لأزمة الشرق الأوسط ، وجوهرها القضية الفلسطينية . اننا نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة ، يقوم ، باشتراك جميع الأطراف المعنية وتعاون الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، ببحث متأن لسبل ووسائل تسوية الأزمة ، بما يضمن تحقيق السلم والأمن لجميع

دول المنطقة . ونحن ندرك تماما أن منظمة التحرير الفلسطينية ، بقبولها قرارات مجلس الامن ، تسعى الى تسوية أزمة الشرق الاوسط بالوسائل السياسية" .

ان اللجوء الى القوة والعنف لا يمكن أن يؤدي الى النتائج التي تطمع فيها اسرائيل : فهو لن يكفل تحقيق السلم في الاراضي المحتلة بل على النقيض من ذلك سيزيد مشاعر الكراهية والشك لدى الفلسطينيين وسيزيد مقاومتهم صلابة . ولكي يكون الحل واقعيا وناجعا ينبغي أن يكون حلا سياسيا . وينبغي أن يتضمن الاعتراف بكل من حقوق الشعب الفلسطيني السياسية المشروعة وحقوق اسرائيل في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها .

والظروف ، على ما يبدو ، مؤاتية الآن أكثر من أي وقت مضى ، لتحقيق تسوية تفاوضية . وفي هذه الظروف فإننا نعتقد أن العالم يحتاج الى توخي نُهج تتسم بقدر أكبر من الصراحة والمرونة . إن الاستفادة القصوى من الحلول التوفيقية ، ورفض الاعمال والسياسات المتطرفة ، وتجنب محاولات إبعاد الآخرين عن العملية أو التقوقع ابتعادا عنها كلها متطلبات أساسية لتشجيع المبادرات والفرص الجديدة لحل الازمة وجوهرها قضية فلسطين .

السيد فوفولو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبحث الجمعية العامة قضية فلسطين هذا العام بإزاء خلفية من التطورات العالمية الايجابية والمهمة التي تتيح امكانيات فريدة لكسر الطريق المسدود في الشرق الأوسط ، الذي بات خلال السنوات الـ ٤٠ الماضية أحد أخطر محاور الصراع وأشدها حساسية في العلاقات الدولية المعاصرة .

فوق الاتجاهات البازغة في العلاقات الدولية صوب تخفيف حدة التوتر ، ووقف سباق التسلح ، وتزايد الاعتراف بأن جميع الصراعات الاقليمية يمكن أن تحل عن طريق الحوار والتعاون ، ينبغي أن نضيف اعلان دولة فلسطين المستقلة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي والقبول التاريخي من جانب المجلس الوطني الفلسطيني لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) كأساس للتوصل الى سلام وتسوية شاملة في المنطقة .

عادت الغالبية الساحقة من الدول الاعضاء في الجمعية من الاجتماعات التي لا تنسى في جنيف في السنة الماضية بآمال كبار وتوقعات عالية ، وساد لدينا جميعا اعتقاد بأن التطورات الجديدة فتحت فرصا جديدة للسلام وكانت مساهمة مهمة في السعي للتوصل الى حل شامل ونهائي لقضية الشرق الأوسط .

ومع ذلك ، فإن الحالة المتفجرة القائمة في المنطقة باستمرار تظل حالة مستعصية على الحل تسير على عكس اتجاه هذه التغيرات الايجابية في المواقف وفي المناخ العام في العلاقات السياسية الدولية . ولا يوجد أي صراع آخر في العالم اليوم يشكل أخطارا على السلم والأمن الدوليين أكبر مما تشكله الحالة في الشرق الأوسط ، وليس هناك صراع آخر يستصرخ المجتمع الدولي لايجاد تسوية سلمية أكثر من صراع الشرق الأوسط .

لقد ظلت قضية فلسطين على الدوام القضية المركزية في الصراع العربي - الاسرائيلي فهي قضية شعب حرم من استقلاله ودولته ، يناضل دفاعا عن كرامته وحقوقه الانسانية الأساسية ، بما فيها حقه الأساسي في الحياة ، في وجه القوة العسكرية

المحتلة التي تمعن في الدوس على تطلعاته وحقوقه غير القابلة للتصرف ، بشكل يتناقض مع القرارات والمقررات المتلاحقة التي اتخذتها الامم المتحدة وبالانتهاك الصراخ لاتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب .

تعتقد مملكة ليسوتو إنه ، ان كانت الانسانية جادة حقا في السعي الى اقرار السلم وتحقيق العدالة على الارض ، وكانت ملتزمة حقا بمبادئ ميثاق منظمتنا التزاما صادقا وشاملا ، تعين علينا أن نظل نرفع أصواتنا دفاعا عن حقوق الشعب الفلسطيني في الكرامة الوطنية وتقرير المصير وتحقيق تطلعاته في السلم والتطور .

إن الالحاح في اعتماد تدابير حاسمة لحماية حياة الفلسطينيين ، الذين عانوا لسنوات حتى الآن الاحتقار والاضطهاد تحت وطأة الاحتلال الاجنبي ، والحاجة لمضاعفة جهودنا لايجاد حل دائم للصراع الفلسطيني ، لا يدعان مجالا للخطابة أو التسويف .

إن مملكة ليسوتو تواصل ايلاء أهمية قصوى للدور الاساسي الذي تقوم به الامم المتحدة في مجال السعي الى ايجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية . والجمعية العامة ، التي كان تقسيم أرض فلسطين على يديها ، قبل أربعة عقود ، الى دولتين ، واحدة يهودية وأخرى فلسطينية ، بقرارها ١٨١ (د - ٢) ، ما تزال متحملة بمسؤولية تحقيق الجزء المتبقي من ولايتها باستعادة الحق المشروع للشعب الفلسطيني في دولة على أساس العدل ومبادئ القانون الدولي المعترف بها ، باعتبار ذلك العنصر الرئيسي في أية تسوية للصراع الذي طال أجله في الشرق الاوسط .

لقد دأبت مملكة ليسوتو منذ حصلت على استقلالها السياسي ، وباتت عضوا في الامم المتحدة ، على تأييد العديد من قرارات اتخذتها الجمعية بغية تحقيق السلم في فلسطين . والسبب في ان تلك المنطقة من العالم ما زالت محرومة من السلام هو أن الاطراف المعنية مباشرة بالصراع لم تلق كبير بال أو لم تلق بالا على الاطلاق للنداءات والمطالبات المتكررة من جانب المجتمع الدولي فيما يتعلق بالاطار الجوهري للتسوية السلمية .

لا يمكن أن يكون هناك مطلب أكثر أهمية في ايجاد حل دائم للصراع في الشرق الأوسط من انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ . ولقد أظهر تصميم الشعب الفلسطيني بما لا يدع مجالا للشك أن السلم سيظل هدفا زائفا الى أن يتخلص نهائيا وتماما من الإذلال والوحشية اللذين يمارسهما الاحتلال الأجنبي . فالذي يتعلق به الأمر هنا هو ذلك المبدأ الاساسي من مبادئ القانون الدولي الذي يقول إنه ما من سبيل الى الاعتراف بأي استيلاء على الأراضي بالقوة كأمر واقع .

والمهم بنفس القدر أن توقف دولة اسرائيل برنامجها الذي تضطلع به نشرا للمستوطنات اليهودية في الأراضي العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ وأن تزيل على عجل ما سبق وأقامته من مستوطنات . لأن هذه الممارسات من المقضي به أن تظل عقبات في طريق السلم وقد يتبين انه من الصعب إزالتها على المدى الطويل .

وفي حين يشكل الاحتلال العسكري نفسه انتهاكا للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، فإن سياسات اسرائيل تجاه السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهي سياسات تتصف بالاستعمال المفرط للقوة ، وترحيل السكان الأصليين ، وهدم المنازل ، والتعذيب وغير ذلك من أشكال العنف ، مما لا ينسجم مع مسؤوليات القوة المحتلة طبقا لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، كل هذا ينبغي شجبه ووضع حد نهائي له على وجه السرعة . لقد التزمت مملكة ليسوتو بشكل متسق بوجهة النظر القائلة بأن أية تسوية شاملة لقضية الشرق الأوسط تصبح ممكنة فقط اذا ما اقيمت على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، حيث أن العناصر الاساسية فيها هي استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في أن تكون له دولته ، واستعادة الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بحق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

لهذا السبب لا تزال مملكة ليسوتو تؤمن أنه تبعا لتعدد المصالح المتداخلة والسمة الدولية التي اتخذها الصراع في الشرق الأوسط منذ البدء ، فإن نُهج الحل الشامل يمكن معالجتها على نحو أتم من خلال اطار المؤتمر الدولي ، وتحت رعاية الأمم

المتحدة ، وبالمشاركة على قدم المساواة لجميع الاطراف المعنية ، بما فيها القيادة الحقيقية لشعب فلسطين . ومع ذلك ، ومن نافلة القول ، أن لا شيء يمكن تحقيقه على درب السلام ، إذا لم تصبح بعض المواقف الاساسية ، التي عمادها الإرادة الطيبة ، والمرونة ، والالتزام السياسي ، جزءا من سلوك الاطراف .

ان اعلان المجلس الوطني الفلسطيني الذي اتخذ في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الفائت قد فتح أفقا جديدا لفرص جديدة للسلام . فالقبول بقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) كأساس للتفاوض في اطار مؤتمر دولي ، والقبول بحق كل الدول في الوجود والامن في المنطقة ، فضلا عن التخلي عن خيار العنف ، كانت كلها بمثابة قبول من جانب المجلس الوطني الفلسطيني لاتخاذ الموقف الضروري وابداء الرغبة الحقيقية في المشاركة في عملية الحوار المؤدية الى تسوية دائمة وسلمية للصراع في الشرق الاوسط .

ومن الحيوي لاسرائيل الآن أن تستجيب بلفتة مماثلة وتبدأ المفاوضات الاولية بشأن عقد المؤتمر الدولي حول الشرق الاوسط . ان السلام أمر ملح . وليس بوسع جيلنا ان يعتبر جيل الفرص الضائعة .

ان مملكة ليسوتو ترحب بقرار حكومة الولايات المتحدة الامريكية فتح حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية كخطوة بناءة تسهم الى حد كبير في الجهود المشتركة لتحقيق سلام في الشرق الاوسط .

انه تدليل على الواقعية أيضا مما يتمشى مع المسؤوليات التاريخية عن السلم والامن الدوليين ، التي يضعها المجتمع الدولي على كاهل الولايات المتحدة الامريكية بوصفها دائمة العضوية في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة .

ومملكة ليسوتو مقتنعة أن أي خطط سلام بديلة لتسوية قضية فلسطين ، تخرج عن اطار قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، محكوم عليها بالفشل ولا يمكن أن تؤدي إلا الى مزيد من تدهور الحالة العنيفة بالفعل في الشرق الاوسط ، ما دامت تقصر عن معالجة المسالة الرئيسية في نزاع الشرق الاوسط بأكملها ، وهي الاستعادة التامة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، واعادة الاراضي العربية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧ .

نحن مقتنعون بنفس القدر أن أية مفاوضات حقيقية وجديرة بالثقة تؤدي الى تسوية شاملة لقضية فلسطين يجب أن تفسح المجال أمام المشاركة المباشرة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية ، التي اعترفت بها الجمعية العامة منذ فترة طويلة بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . إن هذه حقيقة لا يمكن لجميع أطراف نزاع الشرق الاوسط أن تغيرها أو تتهرب منها . ومن الجلي أن أي عملية تفاوض تستهدف تحقيق العدالة يجب أن تستند هي نفسها الى العدالة ، وأن من حق الشعب الفلسطيني بكل تأكيد أن يقرر من ينبغي أن ينوط به الوصاية على تطلعاته ومن ينبغي ألا ينوط به هذه الوصاية .

والشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، من خلال انتفاضته الجماهيرية ، برهن بوضوح على أن عزمه المضي حتى النهاية بإعمال حقه المشروع في تقرير المصير لم يعد بالامكان تجاهله ؛ ولم يعد بالامكان تقويضه باستخدام القوة ، مهما كانت وحشية . وقد أكد هذا تأكيدا قاطعا على الحاح السعي النشط لإيجاد تسوية سلمية يتفاوض عليها بجدية .

ومملكة ليسوتو لا تزال ملتزمة بهذه العملية وعلى استعداد للاسهام فيها من خلال المنظمة .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل أيام قليلة أوضح الوفد السوفياتي بالتفصيل في هذه القاعة نهج الاتحاد السوفياتي إزاء وسائل وطرق تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، ولبها : القضية الفلسطينية . والقضية الفلسطينية تناقش في هذه الدورة في وقت بالغ الأهمية بالنسبة لمصير الشعب الفلسطيني والشرق الأوسط برمته . فالنحو الذي ستنحوه المنطقة ، وكيفية حل النزاع العربي الاسرائيلي ، وما إذا كان سيحل أم لا ، ستقرر مصير الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى والاسرائيليين .

والأمم المتحدة ، التي تحملت تاريخيا مسؤولية خاصة إزاء مجرى الأمور في الشرق الأوسط ، اتخذت منذ البداية كأساس لنهجها إزاء القضية الفلسطينية ما يبدو لنا أنه مبدأ حقيقي : أرض واحدة وشعبان ودولتان . وكان من الجلي أن التعايش في الاقليم المعروف تاريخيا باسم فلسطين يتسم بالتكافل ، وأنه لا يمكن ضمان العدالة والتطور الحضاري لشعب واحد ما لم تكفل نفس الظروف للشعب الآخر .

نحن مقتنعون أن السبب الرئيسي لاخفاق المحاولات المتكررة لاستعادة الهدوء الى الشرق الأوسط يمكن في أن السياسات الفعلية استخفت على نحو مأساوي بالعلاقة المتبادلة الوثيقة بين التعايش السلمي للشعوب والتقيد المتسق بحقوق الانسان الأساسية ، وفي مقدمتها ، حرية الاختيار وحق كل شعب في أن يقرر مستقبله . وعدم اعطاء المتورطين في النزاع العربي الاسرائيلي للأولوية لهذا المبدأ الأساسي أدى بصورة متكررة الى زج الشرق الأوسط في حالة حرب دموية ووضعه في حلقة مفرغة من المجابهة المستمرة . واليوم يتعين علينا مرة أخرى أن نلاحظ بأسف شديد بأن عدم اعتراف اسرائيل بالقيم الانسانية المشتركة عندما يتعلق الأمر بالشعب الفلسطيني ، ورفضها قبول ضمان الحقوق الانسانية دون شرط أو قيد ، وعدم ضمانها حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وحقهم في انشاء دولتهم المستقلة تسد الطريق أمام تسوية حقيقية وشاملة للمشكلة الفلسطينية ، وبالتالي للنزاع العربي الاسرائيلي برمته .

ونحن نتشاطر بصدق القلق العميق الذي يساور العالم إزاء حالة حقوق الانسان في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل - وفي مقدمتها الضفة الغربية للأردن بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة . فالانتهاك الصارخ لحقوق الفلسطينيين وصل الى حد أنه أصبح نظاما مؤسسيا لتدابير عقابية تستهدف تقويض أساس بقاء الشعب العربي الفلسطيني نفسه بوصفه مجتمعا ثقافيا واقتصاديا واثنيا .

فالاعتقالات المتكررة بالجملة للمستائين من الاحتلال وتدمير بيوت الفلسطينيين ، ومصادرة الاراضي والممتلكات ، وتخصيص الموارد المائية لاستخدام المستوطنات الاسرائيلية ، وفرض الطابع العسكري على المناطق المحتلة بصورة مستمرة ، والقيود الصارمة على الخروج من المناطق المحتلة والعودة اليها - تلحق جميعها ضررا بالغا بالتنمية الاجتماعية والثقافية للسكان الفلسطينيين . ومن الامثلة الاخرى ، الاغلاق بصورة دورية للمؤسسات الثقافية العربية ، بما فيها مؤسسات التعليم العالي .

ان انتفاضة الشعب الفلسطيني السلمية ، التي تعكس توافق آراء الامة الفلسطينية بأكملها على رفض الاحتلال الاسرائيلي ، أدت الى ارتكاب الدولة القائمة بالاحتلال لاعمال قمعية ، مثل الاعمال التي لجأت اليها اسرائيل من قبل ، ولكن على نطاق لم يسبق له مثيل . وما من أحد لا تهزه مناظر العنف المتكررة يوميا في الضفة الغربية وقطاع غزة . وأعداد سكان المناطق المحتلة المسالمين الذين قتلهم المحتلون تصل الآن الى الآلاف . وهذه الاعمال لا يمكن اعتبارها إلا اجراما جماعيا وحشيا بغية التخويف . ومما يثير القلق بشكل خاص أن من بين القتلى ، والجرحى البالغ عددهم ٤٨ ألف نسمة عددا كبيرا من الاحداث والمسنين والنساء ، بما في ذلك النساء الحوامل .

هل يمكن لاعتبارات الأمن أيا كانت أن تبرر موت الأطفال أو تشويه الشيوخ أو إصابة الصغار بأمراض الجهاز التنفسي بسبب استخدام القوات للغازات المسيلة للدموع ذات التركيز العالي ؟ وهناك ما يزيد عن ٦٠ ألف مناضل ضد الاحتلال الإسرائيلي معتقلين إداريا في معسكرات الاعتقال . وهناك شهادات كثيرة على ما يتعرض له الفلسطينيون من تعذيب في السجون وضرب المحتجزين بوحشية الذي غالبا ما يؤدي إلى موت العديد منهم . ومن أكثر انتهاكات حقوق الإنسان فظاعة ترحيل العديد من الفلسطينيين بتهمة مشاركتهم على نحو نشط في التظاهرات المنددة بالاحتلال . وثمة مشكلة أخرى تواجهها الأراضي المحتلة تتمثل في اضطهاد طائفتي المسلمين والمسيحيين . ولا يسع العالم المتمدن إلا أن يدين بشدة هذه الأعمال التحريضية مثل الحصار الأخير على قرية بيت ساحور المسيحية والمحاولات التي يبذلها الإسرائيليون المتطرفون دينيا من أجل وضع حجر الأساس لإعادة بناء هيكل سليمان بالقرب من موقع يقدسه العالم الإسلامي قاطبة هو المسجد الأقصى في القدس الشرقية . إن هذه الأعمال تتنافى بشكل مباشر مع المعاهدات الدولية . ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب واتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ وغيرهما من الصكوك القانونية الدولية .

إن قرار الجمعية العامة المتخذ في ٦ تشرين الأول/اكتوبر بشأن الانتفاضة الفلسطينية أعرب بوضوح تام عن مطالبة إسرائيل بوقف أعمالها غير المشروعة في الأراضي المحتلة . ويتضامن الاتحاد السوفياتي مع نضال الشعب الفلسطيني القائم على التضحية بالنفس ، ويجد لزاما عليه أن يعلن أن استمرار الممارسات اللاإنسانية من جانب السلطات الإسرائيلية لا يطاق ليس فقط من الناحية الأخلاقية بل أيضا لما له من آثار سلبية على قضية السلم في الشرق الأوسط .

إننا نطلب إلى الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير حاسمة لتنفيذ القرارات التي اتخذتها حول قضية فلسطين وأن تضمن وقف الإرهاب والقمع الإسرائيليين .

في الشهور الثمانية عشر الأخيرة ، تم إيجاد قاعدة سياسية واسعة بما فيه الكفاية لإرساء تسوية سلمية للنزاع العربي - الإسرائيلي . يتمثل أحد عناصرها الأساسية

في استعداد منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، للدخول في مفاوضات مع إسرائيل في إطار مؤتمر دولي للسلم وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ورغبة الشعب الفلسطيني في التعايش مع إسرائيل في سلم وأمن ، وإدانة منظمة التحرير الفلسطينية للإرهاب بجميع أشكاله ، وأخيرا تأييد المجتمع الدولي واسع النطاق للاقتراحات الداعية إلى عقد المؤتمر الدولي للسلم المعني بالشرق الاوسط في وقت مبكر يشترك فيه ممثلو كل الاطراف المعنية والدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الامن تحت رعاية الامم المتحدة . ومن النقاط الإيجابية التي ينبغي أن نلاحظها الحوار بين الإدارة الامريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي يزيد من احتمالات إيجاد حلول شاملة لهذه المشكلة المعقدة والتأكيد على المفهوم السائد في جميع أنحاء العالم بأن منظمة التحرير الفلسطينية شريك جدير بالثقة ومتساوٍ وأساسي في أية تسوية في المستقبل ودون مشاركته لا يمكن التوصل إلى اتفاق دائم ومستقر .

ولا بد لنا أن نلاحظ ، بطبيعة الحال ، أن الطريق إلى التسوية لا يمكن أن يكون ذا اتجاه واحد . إن إيلاء الاولوية من قبل أي طرف لمصالحه الخاصة ، كما تفعل القيادة الإسرائيلية ، واعتبار فرض وجهة نظر ذلك الطرف في حل هذه المشاكل الشائكة الهدف الرئيسي لا يستهديان في الحقيقة إلا الاستمرار في وضع عقبات جديدة في طريق السلم وبالتالي إلحاق الضرر ليس بمصالح الآخرين فحسب بل وبمصالحه الخاصة أيضا .

وفي هذا العام الذي يوشك على الانتهاء ، وعلى الرغم من أننا لم نشهد التحسن المنشود في حالة الركود ، فقد تبين أن الحالة الجديدة فيما يتعلق بتحقيق التسوية تعزى إلى حدٍّ كبير إلى الانتفاضة والمواقف البنّاءة والواقعية التي برزت من الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني والتي أعطت زخما جديا وإيجابيا لتعزيز الجهود المبذولة في إطار المجتمع الدولي والشرق الاوسط من أجل تحقيق السلم . ولذلك ، ليس من المدهش أن العديد من الافكار والاقتراحات قد طرحت ، بما في ذلك الافكار ذات الطابع التنظيمي والإجرائي الرامية إلى الشروع في عملية السلم .

ونحن نعتقد أنه ينبغي دراسة هذه الاقتراحات بالتفصيل ومناقشتها باستفاضة . إن معايير الاقتراح المقبول تشمل احتمال النهوض ، من خلال تنفيذه ، بالتسوية ومواصلة اتخاذ خطوات عملية ترمي إلى بلوغ هذه الغاية . ويمكن ويجب أن تستند هذه المبادرات إلى أساس رشيد ويجب أن تجري بشأنها الأطراف المعنية المشاورات وأن تتوصل إلى اتفاق عليها ، ويجب أن تكون جزءا من مهمة الإعداد لعقد المؤتمر الدولي للسلم وصياغة التسوية النهائية والتوصل إليها .

وتتمثل إحدى النقاط المشتركة في المقترحات والمبادرات المطروحة مؤخرا في فكرة الانتخابات التي أعرب عنها الفلسطينيون أنفسهم ، وبصفة خاصة في البيان الثاني الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . ونحن نعتقد أن بإمكان هذه الفكرة مساعدة وضع خطة التسوية على مستوى عملي . ولذلك ، نقترح أن تبدأ الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن مناقشة هذه المسألة ومن ثم اشتراك الأطراف المعنية مباشرة بها في الحوار . وبطبيعة الحال ، قد توجد خيارات أخرى ولكننا يجب ألا ننسى أبدا المسألة الاساسية وهي : إلى أي مدى سيخدم السبيل المختار هدف تحقيق تسوية شاملة وعقد المؤتمر الدولي . وفي الاشهر القليلة الماضية ، قيل الكثير عن الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني . وكما هو معروف تماما ، فقد اتخذ المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في دورته الاخيرة المنعقدة في بغداد قرارا ببدء الحوار مع إسرائيل تحت الرعاية الدولية بغية إحراز المزيد من التقدم في مبادرات السلم . ونحن نؤيد هذه الفكرة وسنبذل ، بطبيعة الحال ، كل ما في وسعنا للنهوض بتحقيقها . ويعدّ اقتراح السيد شفاردنادزي خطوة هامة صوب تقليل المواجهة وتهيئة مناخ من الثقة بعقد اجتماع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على أرض سوفياتية بمشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وكما كتبت صحيفة "برافدا" بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، فقد أعلن ياسر عرفات أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد وافقت على هذه الاقتراحات التي تقدم بها وزير الخارجية السوفياتي وأنها على استعداد لبذل الجهود من أجل تحقيق

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

هذه الغاية . ونحن عموما نعتبر ذلك خطوة هامة ونعتقد أن الحوار يمكن أن يسهم إسهاما بنّاءً في تحسين الحالة في الشرق الأوسط ، وبوجه خاص إذا ما جرى على صعيد دولي . وفي رأينا ، يتمثل العنصر الأساسي الذي يعرقل إحراز التقدم في مسألة التوصل إلى تسوية في استمرار المواقف المتطرفة والمتعنتة في الأوساط الحاكمة في إسرائيل . ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن إعادة النظر في النهج القديمة والخطط البالية لا تزال بطيئة في هذا البلد . والنقطة الأساسية هي أنه لم يلجأ إلى النظر في انتهاج سياسة عملية ولم يسمح ببدء عملية المفاوضات . نحن بحاجة إلى النظر في سياسات عملية بغية دفع عملية المفاوضات إلى الأمام والبدء بها .

إن رفض الدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية والرغبة في إيجاد شركاء بديلين والامتناع عن الاستماع إلى المطالب العادلة للفلسطينيين : هذه النهوج لن تحل المشكلة بل تزيد من تفاقم الحالة في المنطقة . والسير العنيد على هذا المسار سيكون بالغ الخطر وضارا ، حتى من وجهة نظر مصالح الشعب الإسرائيلي ودولة إسرائيل نفسها .

ويبدو لنا أن المهمة الملحّة اليوم أن نتذكر دائما الفرص المتاحة الآن أمامنا وألا نتخذ خطوة إلى الوراء بحثا عن حلول تقبلها جميع الأطراف وأن نتحلى بالواقعية والرغبة الصادقة في التحرك من المجابهة إلى التفاعل ، مع مراعاة البعض لمصالح البعض الآخر والسعي إلى تحقيق توازن في تلك المصالح .

والأمم المتحدة ، في رأينا ، لديها كل القدرات اللازمة للإسهام القيّم في حل المشكلة الفلسطينية . واقتراحاتنا في هذا الصدد معروفة تماما . وبإيجاز ، هناك مجال واسع أمام المجتمع الدولي للعمل الدبلوماسي من أجل التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية . ويجب دمج النهوج الحالية ضمن طريق كامل وعملي لحل الصراع العربي الإسرائيلي وجوهره : القضية الفلسطينية .

إن الاتحاد السوفياتي جاد في رغبته في مساعدة سكان الشرق الأوسط على التغلب على المحن التي حلت بهم . لقد حان الوقت أن نقوم بالعمل المتروّي الحاسم متحلّين بالواقعية والشجاعة والحكمة السياسية .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أتكلم باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية .

ولست بحاجة إلى أن أذكّر بالعلاقات الاقتصادية والسياسية التي نسجها التاريخ بين شعوب المجموعة الأوروبية وشعوب الشرق الأوسط . ولا يمكن للدول الاثنتي عشرة أن تتخذ موقفا لا تبالي فيه بالأحداث التي تؤثر على هذه المنطقة القريبة منا في مجالات عدة ، تلك الأحداث التي تؤثر بصورة حتمية على السلم والأمن في جانبي البحر الأبيض المتوسط .

لقد اتسم العام المنصرم بآمال أثارتها تطورات إيجابية عديدة أخص بالذكر منها الجهود التي بذلت نتيجة لقرار منظمة التحرير الفلسطينية الهام بقبول قراري

مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ونبذ الإرهاب . وقد أيد ذلك القرار مؤتمر القمة العربي الاستثنائي الذي عقد في الدار البيضاء . وقد تميز نفس العام أيضا ببدء الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة علاوة على مبادرات السلم المختلفة التي أسهمت إسهاما حميدا في المحاولات المبذولة لحل المشكلة الفلسطينية .

وبالرغم من ذلك ، علينا أن نلاحظ أن هذه التطورات لم تؤدِّ إلى جميع الآثار المتوقعة على عملية السلم وأن الحالة في الاراضي المحتلة ، حيث تستمر حلقة القمع والعنف ، تزداد تفاقما .

إن الدول الاثنتي عشرة لم تال جهدا للتوصل إلى حل للصراعات التي تقسم الشرق الأوسط وخصوصا التوصل إلى تسوية دائمة وعادلة وشاملة لقضية فلسطين . إنها ترى أن السعي إلى إيجاد حل شامل لهذه القضية مسؤولية المجتمع الدولي السياسية والادبية . ويجب ألا تتوقف الامم المتحدة والاطراف المعنية عن العمل في هذا الاتجاه .

إن موقف الدول الاثنتي عشرة يرتكز على أساس المبادئ والاهداف الواردة في ميثاق الامم المتحدة وعلى مبادئ القانون الدولي ، ولا سيما عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وعدم جواز حيازة الاراضي عن طريق القوة وعدم تغيير مركز الاراضي المحتلة .

إن موقف الدول الاثنتي عشرة من تسوية الصراع العربي الإسرائيلي معروف تماما ، وحدده إعلان البندقية في حزيران/يونيه ١٩٨٠ وإعلان مدريد في حزيران/يونيه الماضي . وهو يقوم على مبدأين أساسيين نرى أنهما لا ينفصلان ، وهما حق جميع الدول في المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، في الامن ، أي العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة ، وحق جميع الشعوب في المنطقة في العدالة التي تتضمن الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في تقرير المصير بكل ما يتضمنه هذا الحق .

والدول الاثنتا عشرة على اقتناع بأنه يجب السعي إلى تحقيق حل سلمي يقوم على أساس تلك المبادئ ضمن إطار المؤتمر الدولي للسلم تحت رعاية الامم المتحدة . وترى أن من شأن هذا المؤتمر أن يكون محفلا مختصا للمفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنية

بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وعادلة وشاملة . وتؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تشارك في هذه العملية .

وتؤيد الدول الاثنتا عشرة كل الجهود ، ولا سيما الجهود التي يبذلها الاعضاء الدائمون في مجلس الامن ، من أجل تقريب وجهات نظر الاطراف وتهيئة مناخ من الثقة يسهل عقد المؤتمر الدولي للسلم .

إن الحالة في الاراضي المحتلة تصوير مفجع لما يحدث عندما لا يحقّق تقدم في السعي إلى إيجاد تسوية . وأي احتلال من شأنه أن يقود ، عاجلا أم آجلا ، إلى دائرة مهلكة من المقاومة والقمع . والحالة في الاراضي التي تحتلها إسرائيل مثال على ذلك .

وتلاحظ الدول الاثنتا عشرة بقلق زيادة العنف في الاراضي المحتلة مما أدى إلى سقوط عدد كبير جدا من الضحايا . وتود أن تؤكد أن قوات الاحتلال تفرط في الوسائل التي تستخدمها . وهذا لا يقود إلا إلى إثارة الاستياء وإدامة سلسلة ردود الفعل العنيفة التي تستنكرها الدول الاثنتا عشرة بغض النظر عن مصدرها .

إن الاحتلال العسكري لا يمكن اعتباره إلا إجراءً مؤقتا ولا يعطي الدولة القائمة بالاحتلال الحق في ضم الاراضي المحتلة أو مد ولايتها القانونية أو إدارتها إليها . ولهذا ترى الدول الاثنتا عشرة أن القرار الذي اتخذته إسرائيل من جانب واحد بتغيير مركز القدس باطل ولاغ ، فالقدس مدينة مقدسة بالنسبة للاديان الثلاثة ويجب أن تؤخذ أهميتها لجميع الاطراف المعنية في الاعتبار . وتؤكد من جديد أنه يجب أن تضمن أية تسوية حرية الوصول إلى الاماكن المقدسة .

وبنفس الروح تؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد أنها تعتبر إقامة مستوطنات إسرائيلية في الاراضي المحتلة غير مشروعة . وتدعو إسرائيل ، كما تفعل دائما ، إلى إنهاء هذه الممارسات التي تقود إلى تغيير الهيكل الديموغرافي لتلك الاراضي مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي .

وأخيرا ، تود الدول الاثنتا عشرة أن تذكّر ، بوضوح ، بأن اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقتين بحماية المدنيين وقت الحرب تنطبقان على الاراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وتأسف لإصرار إسرائيل على رفض الالتزام بهاتين الاتفاقيتين .

لقد أثبتت انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة أنه دون الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لا يكون ولا يمكن أن يكون سلم أو أمن أو مستقبل لإسرائيل أو غيرها من بلدان المنطقة . وبالمثل ، إن حق الفلسطينيين في تقرير المصير لا يمكن ممارسته دون قبول حق إسرائيل في البقاء والأمن .

وقد تركزت الجهود خلال الأشهر الأخيرة على الاقتراح الإسرائيلي بإجراء انتخابات في الأراضي المحتلة . وتعتقد الدول الاثنتا عشرة أنه لكي يكون لهذه الانتخابات أثر فعال ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من عملية تسوية شاملة وأن تجرى في الأراضي المحتلة ، بما في ذلك القدس الشرقية ، مع تقديم ضمانات الحرية الواجبة . ولا ينبغي استبعاد أي حل وينبغي أن تجرى المفاوضات النهائية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، القائمين على أساس مبدأ التخلي عن الأراضي المحتلة مقابل السلم .

وانطلاقا من هذه المبادئ رحبت الدول الاثنتا عشرة بإسهام مصر في النهوض بعملية السلم ، على نحو ما هو وارد في اقتراح النقاط العشر المقدم من الرئيس مبارك . وتشجع الدول الاثنتا عشرة اليوم الجهود الجارية . وترى أنه ينبغي أن تمثل هذه الجهود مرحلة مفيدة في الطريق نحو عقد مؤتمر دولي .

وما برحت البلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية تؤكد الحاجة إلى أن يبدي جميع الأطراف الاعتدال وأن تتخذ مواقف بنّاءة . وستواصل متابعة تطور قضية فلسطين باهتمام بالغ ولن تألو جهدا في تشجيع التسوية السلمية لهذه القضية ، وخصوصا من خلال الاتصالات الوثيقة التي تنوي إقامتها وتطويرها بجميع الأطراف المعنية .

السيد بهاتي (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الشهر الماضي اتخذت الجمعية العامة بتأييد ١٤٠ عضوا من أعضاء الأمم المتحدة قرارا يدين ما تنتهجه إسرائيل من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويطالب بأن تمتثل إسرائيل بدقة لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ .

ومع ذلك تواصل إسرائيل محاولتها سحق الانتفاضة بأعنف التدابير المتاحة ، وجلبت بذلك على نفسها إدانة المجتمع الدولي . ولكن شعب فلسطين رفض الخنوع للممارسات الإسرائيلية ، وبقي عزمه على تحقيق هدف الاستقلال الذي ينشده معقودا بينما تدخل الانتفاضة عامها الثالث .

إن ما شهده المجتمع الدولي عبر السنتين الماضيتين هو التناقض بين الاعتدال الفلسطيني والتعنت الإسرائيلي . فعلى الجانب الفلسطيني هناك مبادرة السلم التي قدمها الرئيس ياسر عرفات في السنة الماضية ، بينما تواصل إسرائيل جهودها لحرمان شعب فلسطين من حقوقه الوطنية .

وقد أعلن المجلس الوطني الفلسطيني ، الذي اجتمع تحت رئاسة الرئيس ياسر عرفات في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة في الجزائر العاصمة ، قيام دولة فلسطين المستقلة . وتضمن إعلان الاستقلال رسالة سلم وتوفيق . فقد أعلن التزام فلسطين بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ورفض الإعلان التهديد باستعمال القوة أو استعمالها وأعمال العنف والإرهاب - ضد فلسطين وضد السلامة الإقليمية للدول الأخرى .

وقد أكد القرار السياسي الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني على تصميم منظمة التحرير الفلسطينية على التوصل إلى حل سلمي شامل للنزاع العربي الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية . وينبغي التوصل إلى هذا الحل في إطار ميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ وأحكام الشرعية الدولية ، وقواعد القانون الدولي ، وقرارات الأمم المتحدة . وينبغي القيام بذلك بطريقة تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في إنشاء دولته الوطنية المستقلة على أرض وطنه ، وتضع أيضا ترتيبات للسلم والأمن لكل دول المنطقة .

واعترف القرار السياسي بالدور المركزي للأمم المتحدة في تحقيق هذا الهدف . وأكد على ضرورة عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط ومسألة الفلسطينيين تحت رعاية الأمم المتحدة ، يشترك فيه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن وكل أطراف النزاع في المنطقة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة .

لقد خطا شعب فلسطين وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية خطوة واسعة صوب حسم النزاع الذي طال عهده في الشرق الأوسط وتهيئة الظروف التي يمكن فيها لكل دول المنطقة أن تعيش بسلام وأمان . ويتضمن الإعلان والقرار السياسي المعتمدان في الجزائر رسالة تاريخية لا يمكن لأي بلد ، بما في ذلك إسرائيل ، أن يتجاهلها .

وقد قدم الأمين العام صورة مؤثرة للانتفاضة الفلسطينية عندما قال في تقريره المؤرخ في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ :

"يزداد سوء الحالة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل ازديادا مطردا ، إذ قُتل المئات من الناس وأُصيب آلاف غيرهم أو احتجزوا منذ بداية الانتفاضة قبل سنتين تقريبا . وقد دعا مجلس الأمن إسرائيل مرارا إلى التقيد بالتزاماتها المقررة بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ؛ كما أنني أعربت عن قلقي الشديد إزاء استمرار انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع رغم نداءات المجتمع الدولي" . (A/44/1 ، ص ١٠)

إن تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبيان رئيستها يتضمنان تفاصيل مفزعة حول استمرار تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث قتل مئات الفلسطينيين وجرح وشوّه واحتجز عشرات الآلاف منذ بداية الانتفاضة . وقد فرضت السلطات الإسرائيلية ، في محاولتها لكسر إرادة الشعب الفلسطيني ، العقوبات الجماعية والقسر الاقتصادي وحظر التجول ؛ وهدمت البيوت وأغلقت المؤسسات التعليمية ودمرت المحاصيل والأشجار ولجأت إلى الترحيل . إن ما نشهده في الأراضي المحتلة مثال على إعلان قوات الاحتلال الإسرائيلية الحرب على الشعب الفلسطيني الأعزل .

ولكن كفاح شعب فلسطين من أجل الكرامة والهوية الوطنية عبر العقود الأربعة الماضية برهن على أنه لا يمكن أن يخضع فترة طويلة شعب ملتزم بتحقيق الحرية والاستقلال . ولن يؤدي التأخر في إدراك هذه الحقيقة إلا إلى تفاقم زعزعة الاستقرار وفقدان الأمن في المنطقة وزيادة معاناة وبؤس كل شعوب المنطقة ، دون إطفاء شعلة الحرية المشتعلة دوما .

لقد دللت إسرائيل بإجراءاتها القمعية على ازدرائها الكامل لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة . وقد آن الأوان ليقوم المجتمع الدولي ، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن ، باتخاذ إجراء حاسم لضمان حماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة . وقد آن الأوان لاستخدام جهاز الأمم المتحدة لإنهاء النزاع الملتهب في الشرق الأوسط ، الذي يكمن جوهره في إنكار حق شعب فلسطين في تقرير المصير وإنشاء دولته . وإننا نتفق مع الأمين العام عندما يذكّر جميع الأطراف المعنية

"بالحاجة الملحّة إلى عملية تفاوض فعالة تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتراعي على نحو تام حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، بما فيها حقه في تقرير المصير . وكلما تأخرت مثل هذه العملية ازدادت صعوبات الشروع فيها وبات من الممكن أن تزداد الحالة تفجرا" . (A/44/1 ، ص ١٠)

إن تاريخ السعي في سبيل إقرار السلم في الشرق الأوسط حافل بالفرص الضائعة . والآن تتوفر لمجلس الأمن وبخاصة لأعضائه الدائمين ، فرصة لم تتح له من قبل ، لأن يستفيد من لحظة تاريخية . فقد حان الوقت لتسوية قضية فلسطين وإنهاء معاناة شعبها بتمكينه من تبوء مكانته اللائقة في مجتمع الأمم .

ولكن مما يؤسف له أن الاعتدال الفلسطيني قوبل بإمعان اسرائيل في تعنتها ولجوئها الى العنف . وقد آن الأوان أن تلتفت اسرائيل للإدانة العالمية لسياسة القوة التي تنتهجها . فالمظالم الكامنة وراء الانتفاضة الفلسطينية هي أساسا مظالم سياسية ولا يمكن معالجتها إلا من خلال الحل السياسي وليس بالقوة العسكرية . وما يسمى بمبادرات السلم من جانب السلطات الاسرائيلية جزء من محاولة هذه السلطات للتهرب من القضية الأساسية ألا وهي إعمال حق شعب فلسطين في تقرير المصير وفي اقامة دولة . إن مناورات اسرائيل لا تظهر إلا عزمها على تحاشي مناقشة القضايا الحقيقية ومواصلة احتلالها لفلسطين .

ونحن في باكستان على التزام بمناصرة الكفاح العادل للشعب الفلسطيني ، ونتطلع الى اليوم الذي تتمكن فيه فلسطين من تبوء المكانة اللائقة بها في مجتمع الأمم . وقد قال رئيس وزراء باكستان "إن شعب باكستان سيظل متكاتفا مع أشقائه الفلسطينيين في كفاحهم في سبيل الحرية" .

ومن ثم أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لشعب فلسطين عن تأييدنا الراسخ لقضيته العادلة وكفاحه في سبيل الاستقلال .

السيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بادئ ذي بدء ، أن ألقي بتحية إجلال وتقدير على كل من استشهدوا على يد النظام الصهيوني في فلسطين المحتلة ، وبخاصة منذ بدء الانتفاضة البطولية .

لقد أوشك المجتمع الدولي أن يطوي صفحة عقد آخر من القرن العشرين . بيد أنه سيظل يحمل على كاهله في العقد المقبل عبء مشكلة فلسطين المأساوية ، التي لا تزال بغير حل وتشكل مصدرا للقلق ، بخاصة للمسلمين ، وتقوم دليلا على عبث الجهود

المبذولة لإيجاد حل عادل . إن تاريخ سنوات احتلال هذه الأرض المقدسة لا يدع أي مجـــال للشك في ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي تدابير كي يعالج ، بصورة نهائية ، هذه الأزمـــة من جذورها .

ولسنا في حاجة الى إثبات أين تكمن الجذور ومن هو المسؤول عما يكابـــده الكثيرون من آلام . إن أرضا في قلب العالم الاسلامي احتلت باسم الشعب اليهودي ، وقام المحتلون بقتل وتشريد عدد كبير من الأبرياء . ومنذ احتلال فلسطيني ، لم تخف حـــدة الممارسات القمعية والأعمال الاجرامية التي عمد اليها النظام الذي يحتل القدس ؛ بـــل إنها ، على النقيض ، تزداد قسوة مع كل يوم يمر . ويثبت ذلك أن نظاما قائما علـــى انتهاك جميع المعايير والقوانين الدولية ، واحتل أرضا باللجوء الى العنف والقسر ، لا يمكن أن يستمر في البقاء بغير انتهاج نفس سياسات العنف والقوة . وهذا على وجـــه التحديد هو السبب فيما نشهده ، كل عام ، من ارتكاب النظام الصهيوني مزيدا مـــن الجرائم في الأراضي المحتلة .

إن احتلال النظام الصهيوني فلسطين ومواصلته الأعمال الاجرامية في تلـــك الأرض يسببان للشعب الفلسطيني وللعالم الاسلامي أجمع ألما جما وقلقا شديدا . ومما يؤسف لـه أن المجتمع الدولي لم يستطع حتى الآن ، ايجاد علاج لمعاناة الفلسطينيين . ونتيجـــة لهذا العجز من جانب المجتمع الدولي ، لم يجد الفلسطينيون المقهورون بديلا عـــن اللجوء الى القول ، دفاعا عن النفس ، ولاستعادة حقوقهم المشروعة . وكلما كثف شعـــب فلسطين نضاله لتحرير وطنه من احتلال الصهاينة ، يمعن النظام الصهيوني في قمعـــه بأقصى قدر من الصرامة ، فيقتل أو يصيب أو يعتقل الآلاف من الناس . ويرد بعض هـــذه الجرائم في تقريري اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التـــي تمس حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة . وبما أن هذين التقريرين وزعا في الوثيقتيـــن A/44/352 و A/44/599 ، فلست في حاجة الى الخوض في مزيد من التفاصيل .

وفضلا عن القمع الواسع النطاق للانتفاضة ، شرع النظام الصهيوني ، بغرض توطيـد أركانه ، في تغيير الهيكل الثقافي والاجتماعي - الاقتصادي لتلك الأراضي . وقد قوبلـت هذه التدابير ، دومـا ، بمعارضة وإدانة شديدتين من جانب المسلمين في شتى أنحاء

العالم وكذا من جانب المجتمع الدولي . وهي تشمل تدمير المنازل والاماكن العامة ، وبخاصة المساجد ، وعلى رأسها المسجد الاقصى أولى القبلتين للمسلمين ، الذي أشعلت فيه النار ، وأجريت فيه أعمال التنقيب عن الآثار . كما أن النظام الصهيوني أرسى مؤخرا ، بالقرب من المسجد الاقصى ، حجر الاساس لما يسميه بهيكل سليمان الذي يعاد بناؤه . وقد أثار هذا التصرف غضبا شديدا بين مسلمي العالم . إذ أن المحتلين الصهاينة ، بتشييدهم هيكل سليمان في هذا المكان المقدس ، إنما يسعون الى تحقيق طموحاتهم التي طالما راودتهم في المنطقة ، والى ضرب انتفاضة الشعب التي هي نتاج طبيعي لاحتلال الأرض ولجرائم الصهاينة النكراء .

والواقع أن هدف الصهاينة من اجرائهم الأخير هو توسيع نطاق الصهيونية وتحويل مواجهة المسلمين للنظام الصهيوني الى مواجهة بين مسلمين ويهود ، بحيث يتسنى لهم ، من خلال تأليب كل من معتنقي هذين الدينين السماويين على الآخر ، تحقيق مخططاتهم المشؤومة .

إن تزايد جرائم النظام الصهيوني في فلسطين المحتلة ضد شعب انتفض ليواجه ، وهو أعزل إلا من ايمان قوي ، أحدث الاسلحة ، يبرهن هو وما يبذله ذلك النظام من جهود لتغيير هيكل فلسطين الاساس بما يوائم مصالحه غير المشروعة على تعاظم شعور النظام المصطنع بالخوف من كفاح الشعب الفلسطيني .

وقد كشف الشعب الفلسطيني بوضوح طوال فترة احتلال أراضيه ، ومؤخرا من خـــلال الانتفاضة التي تفجرت في الأراضي المحتلة - عن السبيل الى حسم الأزمة الفلسطينيـــة . وتشير كل الأدلة الى أنه قد عقد العزم على التوصل الى حل من خلال نيل حريته وتحريـــر فلسطين بأكملها من براثن النظام الذي يحتل القدس . ولولا نفوذ مؤيدي الصهاينة فـــي الأمم المتحدة لاتخذت هذه المنظمة خطوات ايجابية نحو حل القضية الفلسطينية ؛ ولـــولا المساعدة التي تقدمها بعض البلدان الى نظام الاحتلال ، بما في ذلك الولايـــات المتحدة ، لتمكن شعب فلسطين المقهور من نيل حقوقه .

وما كان للنظام الصهيوني أن يرى الوجود لولا مساعدة بعض البلدان الغربيـــة . وهو ما زال بحاجة الى مساعدتها حتى لا ينهار . وبسبب هذا الدعم بالذات ، يجرؤ نظـام الاحتلال على تكثيف جرائمه دون أن يخشى من أية عواقب دولية . إن النظام الصهيونـــي ، من خلال شنه العدوان الشامل على جنوب لبنان ، وقصفه مخيمات اللاجئين الفلسطينيـــة وقتل الأبرياء من اللاجئين الفلسطينيين ، لا يبرهن على ازدرائه بكل المبادئ الإنسانيـة فحسب ، وإنما أيضا على ضربه عرض الحائط بقرار المجتمع الدولي .

لقد أوضحنا موقفنا من المشكلة الفلسطينية منذ بداية الثورة الاسلاميـــة . وفلسطين ، بالنسبة لشعبنا ، تراث اسلامي . ووجود نظام الاحتلال الصهيوني في هـــذه الأراضي المقدسة لا يمكن أن نتحمله . ومن ثم ، فإن بناء ذلك النظام في فلسطين يستحـق أن يركز المجتمع الدولي انتباها خاصا عليه ، لا لأنه يشكل تهديدا على السلم والأمـــن في المنطقة فحسب ، وإنما أيضا لأنه يحتل أهمية قصوى من وجهة النظر الاسلاميـــة . إن موقفنا المبدئي إزاء النظام الذي يحتل القدس يرتكز على عدم الاعتراف به واستعـــادة حقوق الشعب الفلسطيني وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أرض فلسطين بكاملهـــا . وندين سياسات وممارسات النظام الصهيوني ، ونؤكد أن خطة تؤدي الى الاعتراف بنظـــام الاحتلال ، في معرض البحث عن حل للقضية الفلسطينية ، لن تضمن حقوق الشعـــب الفلسطيني ، ومن ثم لن تكون مقبولة من المسلمين .

ستواصل جمهورية ايران الاسلامية مؤازرة الشعب الفلسطيني المسلم المناضـــل ، ويحدوها الأمل في أن يتمكن هذا الشعب قريبا من التخلص من قمع النظام الصهيونـــي واحتلاله لأراضيه ، فيتحكم في مصيره وينقذ المنطقة من السبب الأساسي للأزمة .

السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) : عقدت الجمعية العامـــة خلال الدورة الماضية اجتماعاتها المخصصة لمناقشة قضية فلسطين في جنيف ، وهي ربمـــا المرة الأولى التي تجتمع فيها خارج هذا المقر ، بعد أن رفضت الولايات المتحـــدة الاستجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٤٨/٤٣ المؤرخ في ٣٠ تشريـــن الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، والقاضي بمنح تأشيرة دخول للزعيم الفلسطيني ياسر عرفـــات للمشاركة في مناقشات الجمعية العامة .

وقد أيدت جميع الدول الأعضاء ، باستثناء الولايات المتحدة واسرائيل ، قـــرار نقل جلسات الجمعية العامة الى جنيف . وكان منطلق هذا التأييد الشامل حرص الـــدول الأعضاء على مصداقية الأمم المتحدة ، وحتى لا تكون الأمم المتحدة رهينة لسياسات أيـــة دولة مهما بلغ شأنها وعظمت قوتها .

ويمكن من خلال الأحداث التي سبقت ورافقت ولحقت تجربة جنيف قراءة مؤشريـــن رئيسيين : الأول ، هو التأييد العالمي شبه الكامل لحقوق الشعب الفلسطينـــي ؛ والثاني ، وربما يقال نقيضه ، هو المدى التي وصلت اليه الولايات المتحدة في حربهـــا السياسية المعلنة ضد الشعب الفلسطيني ، والتي تعززت خلال العام المنصرم ، وعلـــى كافة الأصعدة ، إثر التطورات النوعية التي شهدها النضال الوطني الفلسطيني ، وخاصـــة الانتفاضة المدنية في الأراضي المحتلة ، وقرار المجلس الوطني الفلسطيني في شهـــر تشرين الثانـــي/نوفمبـــر من العـــام الماضي ، هذه التطورات التي لاقت صدى وتأييـــدا عالميا .

ولا يمكن تفسير رد الفعل الأمريكي ذاك إلا بأنه شعور غير مبرر بالاستفـــزاز نتيجة التقدم الذي أحرزته القضية .

ولكن رغم كل ذلك ، تمكنت اجتماعات جنيف وما رافقها من تطورات سياسية من تحقيق انجازات هامة بما تمخضت عنه من قرارات وما تبعها من تطورات كشفت بوضوح حقيقة الصراع الدائر في الشرق الأوسط ، وبالذات حقيقة الموقف الاسرائيلي من عملية السلام .

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي ، ورغم الظروف الصعبة والمعقدة ، واستجابة للجهود الدولية ، وتأكيدا لرغبة الفلسطينيين الحقيقية في السلام ، تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بمبادرتها السلمية من خلال اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر .

مضى عام على تلك المبادرة ، والآمال التي زرعتها تتبخر تدريجيا وتتقلص يوما بعد يوم . لقد قيل سابقا أن الطريق الوحيد الى السلام هو أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بحق اسرائيل في الوجود . ويقال اليوم إن منظمة التحرير لا يمكن أن تكون طرفا في التسوية . إنه لتناقض عجيب . وإننا في الحقيقة لعاجزون عن الفهم - لا عن فهم ما تريده اسرائيل ، ولكن عن فهم ما يريده أولئك الذين يمثلون المصالح الاسرائيلية .

إن لتلك المبادرة وللقضية الفلسطينية خلفياتهما التاريخية ، وربما يكون من قبيل القفز فوق الحقائق ، اختزال تلك القضية في المرحلة الحاضرة ، مهما كان الحاضر مهما . ونعتقد أنه مهم وقد انقضي جيل بكامله من أولئك الذين عاصروا هذه القضية منذ ولادتها في أروقة الامم المتحدة .

لقد مارس الشعب الفلسطيني حقه الطبيعي في الدفاع عن أرضه وهويته الوطنية منذ بداية الهجرة اليهودية الى فلسطين . هذا الحق الذي مارسته جميع شعوب الارض صغيرها وكبيرها والذي هو أساس ميثاق الامم المتحدة ، إنه حق تقرير المصير الذي لولاه لما وجدت دول كثيرة مكانا لها في هذه القاعة .

ولقد مارس الشعب الفلسطيني أيضا الكفاح المسلح ، وهو الحق أيضا الذي مارسته كل شعوب الأرض التي وقعت تحت طائلة الغزو والاحتلال العسكري الأجنبي . ولكن الآلة السياسية والإعلامية الغربية الضخمة أرادت تجريد هذا النضال من مقوماته الموضوعية ودوافعه الوطنية وأسانيده الأخلاقية والقانونية ، باستغلال بعض الحوادث الفردية ، والصاقها بالعمل الوطني الفلسطيني بصفتها أعمالا ارهابية . وتجاهلت تلك الآلة جميع الممارسات الارهابية اليومية المنظمة لاسرائيل .

وعندما جاءت الانتفاضة الفلسطينية ، كرد فعل مدني عام على الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، سارعت الأجهزة السياسية ، وقادة الرأي ، والساسة في الولايات المتحدة بتقديم الاستشارات والتوجيهات في أساليب ووسائل القضاء على الانتفاضة بصفتها أخطر ظاهرة تحد للاحتلال الاسرائيلي ، وتولت الجهات الرسمية من جانبها تزويد اسرائيل بالمعدات والأسلحة اللازمة لذلك . وتمت ممارسة مختلف أنواع الضغوط على أجهزة الإعلام للتوقف عن نقل وقائع الأحداث ، وذلك بحجة أن الانتفاضة هي مظاهرات تلفزيونية ستتوقف بمجرد أن تمتنع كاميرات التلفزيون عن بثها الى الرأي العام العالمي . وصمتت أجهزة الإعلام فجأة ، ولكن الانتفاضة ماضية في طريقها لتدخل سنتها الثالثة هذا الشهر .

وعلى الصعيد السياسي جرى الجهد نفسه وبدأ الحوار الأمريكي الفلسطيني بعد عام من الانتفاضة ، ومع الأسف القول إنه بعد أن ثبت أن الوسائل الأخرى لم تنجح في إخماد ثورة الحجارة .

ليس صحيحا ما يقال أن المشكلة في اسرائيل أو مع اسرائيل مشكلة أفراد أو توجهات أو حكومات . المشكلة في اسرائيل ومعها مشكلة منهج . والمنهج الذي تبنته اسرائيل في إنشائها ووجودها هو منهج قائم على نظرية عنصرية لا ترى في الآخرين إلا نقيضا لها ، ولا تطمئن الى وجودها إلا عن طريق خلق حالة من عدم الاستقرار في المحيط القريب منها عن طريق تفوقها العسكري . وهذه النظرية تعتبر الاستقرار أو السلام أخطر ما يهددها .

وقد علمتنا تجارب التاريخ ، القديمة والحديثة ، أن الدول أو الجماعات التي تتبنى هذا المنطق العنصري عادة ما تضيق بها الخيارات نتيجة لتناقضها مع التوجه الإنساني السليم الذي يميل بطبعه الى التعايش والتسامح والمساواة . وبعد أيام ستعقد هذه الجمعية دورتها الاستثنائية لمناقشة الآثار المدمرة للابرتهايد في جنوب افريقيا ، وسنرى كيف تنطبق هذه المواصفات على جنوب افريقيا كما تنطبق في فلسطين .

بعد ما يربو على أربعين عاما من التجربة العملية أصبحنا نعرف لماذا لا تريد اسرائيل السلام ولا تستطيع التعايش معه . وإذا كان العالم بدأ يتحسس هذه الحقيقة في السنوات الأخيرة ، فإن ذلك لا يعني أنها لم تكن موجودة .

ولكننا بكل الصدق والصراحة والموضوعية لا نستطيع تفسير مواقف بعض الدول المسؤولة قانونيا وأخلاقيا عن مأساة الشعب الفلسطيني . ولا نستطيع بالذات فهم الدوافع التي تجعل دولة كبرى ، مثل الولايات المتحدة ، لها تاريخها الطويل في المواقف المعادية للاستعمار والعنصرية ؛ لا نفهم كيف توجه جميع امكانياتها العسكرية والاقتصادية والإعلامية والسياسية ضد شعب صغير مثل الشعب الفلسطيني ، لا يسعى الى أكثر من حقه في الوجود حرا مستقلا في وطنه .

لماذا ، استثناء من كل شعوب الأرض ، لا يحق للشعب الفلسطيني تقرير مصيره ؟ إن هذا السؤال مطروح على الدول التي لا تزال تعارض ذلك . ولماذا أيضا استثناء من كل دول العالم ، يحق لاسرائيل مخالفة المواثيق والقرارات والالتزامات الدولية ؟ وهذا سؤال آخر مطروح على حماة اسرائيل .

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ صدر قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) القاضي بتقسيم فلسطين ، رغما عن ارادة أهلها ورغم تقارير وتوصيات اللجان المتعددة التي قامت بزيارة المنطقة ووضعت تقارير تفصيلية عن الأوضاع فيها . أقول هذه المعلومة لأن جيلا كاملا قد تغير في الأمم المتحدة وربما لا يعرف خلفيات القضية الفلسطينية .

وبغض النظر عن مدى الظلم الذي ألحقه ذلك القرار بحق شعب فلسطين ، فإن فيه اليوم دلالة هامة لهذه الجمعية ، وهي أنه رغم سيطرة الدول الاستعمارية المؤيدة لاسرائيل على مقدرات وقرارات الجمعية العامة في ذلك الوقت ، فإن الجمعية العامة ، هذه الجمعية العامة ، لم تستطع تجاهل حق الشعب الفلسطيني في وطنه ، وحقه في تقرير المصير .

إن هذا يقودنا مباشرة الى الوضع القائم اليوم ، وهو محاولة الادارة الامريكية استغلال قرار صدر من الكونغرس لتهديد الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، رغم عدم وجود علاقة قانونية أو سياسية بين قرار الكونغرس وبين الاقتراح المقدم بتغيير اسم فلسطين ، العضو المراقب في الامم المتحدة .

وبغض النظر عن هذه الممارسة التي تتناقض مع المفاهيم والمبادئ التي قامت عليها منظمة الامم المتحدة ، فإن على الدول الأعضاء الاختيار بين ديمقراطية القرار في هذه الجمعية ، وبين منح حق الفيتو لبعض الدول التي تساهم بنصيب أكبر في ميزانية الامم المتحدة ، وهناك دول كثيرة تساهم بنصيب أكبر .

إن الجمعية العامة أمام اختبار مصداقيتها في تمثيل شعوب العالم أو تمثيل مصالح بعض الدول ، بغض النظر ، كما قلت ، عن طبيعة الامر المعروض عليها . وإذا انسحب هذا التهديد على هذا الموضوع الإجرائي البسيط ، فإنه سينسحب على كل المواضيع والقضايا المطروحة على جدول أعمال الجمعية العامة ، وربما انسحب على حق أي منكم أمام هذه الجمعية . فنحن - صراحة - أمام اختيار ، إما أن تكون الجمعية العامة سيدة قراراتها أو أن تفوض هذا الحق الى جهات أخرى ، ربما هذه المرة الكونغرس الأمريكي ، وربما في مرات قادمة الى برلمانات الدول الأعضاء .

في زمن الوفاق هذا ، مطلوب من الشعوب الصغيرة والمضطهدة أن تلعق جراحها وتنسى آلامها ، وتصافح قتلتها وتصفح عنهم ، مطلوب منا في زمن الوفاق هذا أن ننخرط في مناقشة خطر الأوزون وننسى آلاف الأطفال من الفلسطينيين الذين يذبحون يوميا على مائدة الحرب الاسرائيلية . ومطلوب منا أن ننصرف عن المهزلة اللاإنسانية لنظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا الى شؤون البيئة ، ونحن نحترم على أي حال أهمية البيئة . ومطلوب من دول العالم الثالث أن تغير أولوياتها حسب احتياجات البيئة الدولية الجديدة ، وتضع مصيرها مجددا في يد القوى الدولية الفاعلة .

إننا في الإمارات العربية المتحدة ندعم ، بلا تحفظ ، نضال الشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقوقه الوطنية المغتصبة ، ومن أجل تقرير مصيره ، وبناء دولته المستقلة في فلسطين . وهذا الدعم إنما هو نابع من حقائق موضوعية وأسانيد أخلاقية وثوابت مبدئية وذلك بغض النظر عن طبيعة العلاقات بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب .

إن أربعين عاما من الحروب ، وبلايين الدولارات من المساعدات المالية والاقتصادية ، والترسانة العسكرية الضخمة ، والقمع الإرهاب وتدمير المدن والقرى واحتلال الاراضي وطرد السكان ، كلها لم تستطع أن تشتري السلام لاسرائيل ، لأن السلام

عملية سياسية حضارية وإنسانية وليست عسكرية . والشعب المظلوم ، أو المضطهـــد ، لا يستطيع أن يقدم الامن لظالميه ، ونحن على ثقة من أن السلام هو الخيار الوحيـــد المتاح في منطقتنا ، وأن السلام لا بد أن يخيم في النهاية على تلك المنطقة ، ولكـــن ذلك السلام سيكون هو السلام النهائي العادل والدائم والشامل .

السيد ولد محمد محمود (موريتانيـــا) (ترجمة شفوية عن الفرنسيـــة) :

لقد ظلـــت القضية الفلسطينية ولمدة أربعـــة عقود الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولـــي ؛ أربعة عقود تعاظمت خلالها معاناة هذا الشعب الشهيد يوما بعد يوم ، متخذة أشكالا لـــم يسبق لها مثيل بما في ذلك مشاركة المدنيين في التصفية الجسدية للاطفال . منذ بـــدأت هذه المأساة ، ظللنا نشهد محاولة إبادة شعب بأكمله ، والضم التدريجي لكل أراضيـــه بل حتى لأراضي جيرانه .

إن تواريخ أعمال العدوان الكبرى ، التي أعقبتها غزوات ، والاماكن التي قتـــل فيها زعماء فلسطينيون لم تعد تحصى - ١٩٤٧ ، ١٩٦٧ ، ١٩٨٢ ، بشكل خاص ، ودير ياسين ، وكفر قاسم ، وصبرا وشاتيلا ، وتونس . ورغم خطورة هذا السجل من فواجع الشعـــب الفلسطيني المطارد في كل مكان ، ورغم التوتر الذي لا يمكن السكوت عليه المفـــروض باستمرار على المنطقة بأسرها ، فإن إحلال السلم في الشرق الأوسط ، بل حتى بيـــن الفلسطينيين والاسرائيليين ليس مستحيلا . يكفي العمل بإخلاص وجدية والامتناع عن خلـــط الرغبة بالواقع . إن الشرط المسبق الواضح للسلام في الشرق الأوسط هو الاعتـــراف بالحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقريـــر المصير وإقامة دولته على أرض آبائه والقدس عاصمة لها .

إن الانتفاضة ، التي تدخل عامها الثالث ، وإعلان المجلس الوطني الفلسطيني فـــي الجزائر يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ قيام دولة فلسطين المستقلة ، الـــذي أعقبته فورا مبادرة السلام التي طرحها الرئيس ياسر عرفات أمام الدورة الثالثـــة والاربعين للجمعية العامة التي اجتمعت في جنيف ، أوضحت الطريق الذي يجب اتباعـــه . والآن بات على السلطات الاسرائيلية أن تتخذ قرارا دون مراوغة .

إن أسباب المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني معروفة لنا جميعا . كمـــا أن طريقة حل النزاع العربي الاسرائيلي معروفة أيضا منذ سنوات عديدة .

ولقد حددت الجمعية العامة بالفعل الإطار السليم للتسوية العادلة والشاملة والنهائية لهذه المشكلات . ففي الدورة السابقة ، ذكّرت الجمعية العامة في قرارها ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ بأن ذلك الإطار ينبغي أن يكون مؤتمرا دوليا للسلام في الشرق الأوسط ، يعقد برعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع أطراف النزاع على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، ومشاركة الدول الخمس الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الامن .

إذا أردنا ألا نسير ضد تيار التاريخ ، وأردنا الا تشعر الاجيال المقبلة بالسخط على ما سنتركه لها من تراث أخلاقي وسياسي ، وأردنا أن نظل أوفياء لمبادئ ميثاق منظمتنا تعين علينا أن نبذل جهودا جديدة للتوصل الى طرق ووسائل تضع حدا للأزمة في الشرق الأوسط ، ولبها قضية فلسطين . وبذلك نكون قد استجبنا لمبادرة السلم التي طرحها الرئيس ياسر عرفات وللانتفاضة المجيدة وهي المعبرة عن إرادة شعب صمم على وضع حد للاحتلال ولحرمانه من حقوقه .

ولا يخطئنّ أحد . فالانتفاضة أضخم من مجرد مرحلة عابرة . إنها رد فعل للإذلال الذي فرض على شعب بأكمله ، وهي كفاح جيل غاضب يرفض الخضوع . إنها معركة من فرض عليهم تقديم التضحية القصوى تأكيدا لوجودهم . ولقد فهمت جميع الشعوب ذلك ، إلا اسرائيل المصرة على تجاهل هذه الرسالة ، وعلى أن تحصر نفسها في قبضة سياسة بالية تقوم على العنف والبطش العشوائي . ومع ذلك فإن التاريخ مليء بأمثلة تؤكد - إذا كانت هناك حاجة الى دليل - أنه لا يمكن الإبقاء على أي نظام بمجرد اللجوء الى القوة .

إن الجمعية العامة مطالبة مرة أخرى بأن تقدم إسهاما جديدا في تسوية المشكلة الفلسطينية في وقت يتميز بصفة خاصة ، لا بانفراج شديد في العلاقات بين الدول والانظمة السياسية المختلفة فحسب بل وبتصميم المجتمع الدولي على الإبقاء على ذلك الانفراج وتنميته .

من الجلي أن منظمتنا لا يمكنها السير في عكس هذا الاتجاه ولا الوقوف في وجه هذا التصميم الذي جاء في وقته ويجب عليها أن تستفيد من هذا المناخ المؤاتي وأن تعقد بأسرع ما يمكن المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الأوسط الذي طالب به المجتمع الدولي باستمرار .

ينبغي لجمعيتنا أن تنتهز فرصة توافر هذه المجموعة النادرة من الظروف : فتستفيد من الاعتدال والشعور بالمسؤولية اللذين أبداهما القادة الفلسطينيون بغية الاضطلاع بالالتزامات المفروضة عليهم . لقد حان الوقت لأن تتخذ تدابير ملموسة لحماية السكان الذين يتعرضون يوميا للأعمال التعسفية التي تتعارض مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة . كما آن الأوان أيضا للاتفاق على اتخاذ اجراءات ملموسة تكفل عقد مؤتمر السلام الذي طال انتظاره .

وأخيرا ، يعرب وفد بلادي في هذا الصدد عن تهانيه الحارة للأمين العام للجهود التي يضطلع بها بشجاعة للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني ولتحقيق السلم في جميع أنحاء العالم ، وتشكل الكلمات التي أدلي بها منذ يومين بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، في رأينا ، مصدر إلهام للأمم المتحدة ومبعث فخر لها .

السيد فاسيلييف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد فعلت الأمم المتحدة الكثير بحثا عن طرق ووسائل لحل قضية فلسطين . ونتيجة لهذه الجهود السلمية ، اتخذت مجموعة كاملة من القرارات التي تضع وتحدد الأسس القانونية والسياسية والإنسانية لتسوية الصراع في الشرق الأوسط وتأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لشعب فلسطين وشعوب البلدان الأخرى المشتبكة في الصراع .

وهكذا فإن الجمعية العامة في القرار ١٧٦/٤٣ تؤكد ، بين جملة أمور ، الحاجة الملحة الى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي وقضية فلسطين هي جوهره . وتدعو مرة أخرى الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، برعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، ومشاركة الدول الخمس الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن .

إن الخبرة الطويلة التي اكتسبها المجتمع الدولي في جهوده التي استمرت طوال سنوات للتوصل الى تسوية شاملة في الشرق الأوسط ، تثبت على نحو مقنع ضرورة الاحترام الدقيق للمبدأ الهام الخاص بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة .

لا يمكن تحقيق تقدم حقيقي صوب إقامة السلم في هذه المنطقة عن طريق انتهاك حقوق الشعوب الاخرى وبصفة خاصة حق كل شعب في تقرير المصير ، ولا يمكن أن يستقر أمن أية دولة إذا قام ذلك الامن على حساب مصالح طرف آخر . وبالنظر الى الواقع الراهن والى تكافل العالم المتكامل الذي نعيش فيه ، أصبح من الضروري أن نكفل ممارسة تنفيذ المفهوم الخاص بحرية الاختيار .

لا يمكننا أن نحمل أنفسنا على قبول حقيقة أن قضية فلسطين قد ظلت حتى الآن خارج الاتجاهات الإيجابية الراهنة وخارج إطار عملية السلم . إن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط يقطع عليه الطريق على نحو مصطنع وتداس حقوق الشعب الفلسطيني من جانب المحتلين . وتزداد الاعمال غير المشروعة التي ظلت تتخذ ضد هذا الشعب منذ ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ عندما قامت الانتفاضة السلمية الرامية الى وضع حد للاحتلال . لقد بذلت محاولات لقمع هذه الانتفاضة السلمية عن طريق اتخاذ تدابير قاسية ، وقتل مئات الفلسطينيين وتعرض الوف من المواطنين الابرياء المسالمين للإصابة بطلقات البنادق ، وللرضوض والضرب القاسي . وأغلقت المدارس والمؤسسات التعليمية الاخرى . وأُقيمت المستعمرات الاسرائيلية العسكرية الجديدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة على نحو غير شرعي وشن المستوطنون هجمات ضارية على السكان المحليين وأشاعوا جوا من الرعب والقمع في ظل انعدام سيطرة القانون .

إن السياسة التي تتبعها تل أبيب ضد المواطنين العرب في الاراضي المحتلة تثير سخط العالم أجمع . فهي تتعارض تعارضا صارخا مع قواعد القانون الدولي المعترف بها عموما وتتعارض - قبل كل شيء - مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب ، ومع ميثاق الامم المتحدة ، ومع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة فهي سياسة تعقّد بشكل صارخ الحالة في الشرق الاوسط وتعرّض للخطر الامن الدولي .

إن الانتفاضة السلمية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة تثير بإلحاح مسالة التحرك المباشر لاتخاذ خطوات عملية لبدء عملية تسوية مشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين جوهرها .

إننا نعلق أهمية فائقة على مناقشة قضية فلسطين في الجمعية العامة ونعتقد أن الاجراء الذي سيتخذ في هذه الدورة يجب أن يتوائم تمام التواؤم مع ما باتت الدول تنتهجه من تفكير جديد وعمل سياسي ، وأن يأخذ مصالح أطراف الصراع في الحسبان على الوجه الاكمل بأمل إيجاد حل يحظى بقبول عام استنادا الى توازن المصالح .

هناك اليوم فرص أكبر لانتهاج نهج جديد وواقعي لحل قضية فلسطين . ونقصد بذلك الفرص الناجمة عن الوضع الراهن الذي تأخذ فيه الأطراف المعنية مباشرة بالصراع منطلقها من تفهم وادراك الحقيقة الماثلة في أن طريق السلم والتعايش السلمي بين العرب واسرائيل يكمن في التفاوض استنادا الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وقد تسنى تهيئة ظروف مؤاتية لاتخاذ خطوات عملية لحل الصراع في الشرق الاوسط بفضل مجموعة الصكوك التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني والتي أظهرت استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للحوار وايجاد حلول توفيقية تحظى بقبول متبادل .

كل هذا يتيح لنا امكانية التحرك بلا إبطاء صوب اقامة صلات ذات توجه عملي على الصعيد المتعدد الأطراف بغية الشروع في عملية السلم وعقد المؤتمر الدولي لمناقشة الجوانب الرئيسية للتسوية ، التي ينبغي أن تنص على انسحاب القوات الاسرائيلية الكامل من كل الاراضي التي تحتلها منذ ١٩٦٧ ، وممارسة شعب فلسطين العربي لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وانشاء دولته المستقلة ، وضمان حقوق كل دول المنطقة بما فيها اسرائيل ، في التنمية الحرة والوجود الآمن .

يجب علينا ألا نضيع هذه الفرصة الفريدة للشروع في عملية السلم في الشرق الاوسط . ويجب علينا أن ننشىء على جناح السرعة آلية التسوية . ونحن نرى أن الامم المتحدة يجب أن تساعد الآن على تحقيق تلك الغاية .

السيد سواريز (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما انتهت الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة في العام الماضي ، كانت معنوياتنا منتشية

بالتفاؤل لكون قضية فلسطين - القائمة منذ عقدين - باتت في سبيلها ، أخيرا ، الى الحل .

كانت هناك أمور كثيرة تبرر تفاؤلنا هذا . كان هناك ، في المقام الاول ، البيان التاريخي الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، بإعلان دولة فلسطين المستقلة وقبول كل قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين ، بما في ذلك قبول قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين اعترفا بحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها دوليا .

وكان هناك فضلا عن ذلك ، البيان الذي أدلى به السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، أمام جلسة الجمعية العامة التي عقدت في جنيف في كانون الاول/ديسمبر الماضي ، والذي أوضح فيه مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية السلمية وأكد فيه استعداد المنظمة للتفاوض مع اسرائيل على قدم المساواة .

وأخيرا ، كان بوسعنا أن نشير الى اتخاذ القرار ١٧٦/٤٣ بما يشبه الاجماع في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة في جنيف يوم ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وقد دعا ذلك القرار ، الذي أيدته الفلبين ، مرة أخرى ، الى عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة ، بمشاركة كل أطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن ، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

كما أورد القرار ١٧٦/٤٣ المبادئ التي يمكن أن توفر اطارا لاحلال سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط وهي : أولا ، انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛ وثانيا ، وضع ترتيبات تكفل الامن لجميع دول المنطقة ، بما فيها دولتي فلسطين واسرائيل ؛ وثالثا ، حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ؛ ورابعا ، تصفية المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة ؛ وخامسا ، ضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة .

لكننا ونحن نجتمع اليوم ، بعد ما يقرب من عام من اجتماع الجمعية العامة في جنيف للنظر في قضية فلسطين ، نجد أن ذلك التفاؤل المبكر قد تبدد وتلاشى . وقد أشار الأمين العام ، وعن حق ، في تقريره عن أعمال المنظمة الى أن :

"الآمال التي كانت معلقة على إحراز تقدم مبكر في عملية إقرار السلم وهي الآمال التي شجعها الزخم الدبلوماسي التالي للمقررات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في مدينة الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وتلك المتخذة في جنيف بعد ذلك بشهر واحد - قد حل محلها الشك وانعدام الثقة فيما بين الاطراف المعنية" . (A/44/1 ، ص ٩)

وأضاف بلهجة أسف واضحة :

"ولذلك لم يحالف النجاح حتى الآن الجهود الثنائية المبذولة لإجراء حوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين" . (المرجع نفسه ، ص ٩ و ص ١٠)

هذا الافتقار الفريد الى النجاح مؤداه إطالة أليمة لانتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة وقتل وتشويه المزيد من الفلسطينيين ، بل والمزيد من الاسرائيليين أيضا ، نتيجة لجهود اسرائيل الرامية الى احتواء الانتفاضة الشعبية وقمعها . وتقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/44/13) ، وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة (A/44/599) ، يصفان بوضوح كامل المعاملة السيئة والقاسية التي يلقاها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة .

إن اسرائيل يجب أن تستجيب لنداءات المجتمع الدولي المتكررة باحترام أحكام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ . وتعلّق اسرائيل بماضيها التاريخي يجب أن يجعلها تدرك وتتفهم أن الشعوب الأخرى تكن لماضيها قدرا متساويا من الاعزاز يدفعها في إباء الى السعي للفوز بالمكان الصحيح الجدير بها في الحاضر .

إن أوضاع العنف والمعاناة الانسانية الواسعة النطاق في الاراضي المحتلة ، والتي اكتسبت فيما يبدو طابع الدوام ، تؤكد على الحاجة الملحة الى عقد مؤتمر السلام المعني بالشرق الاوسط . ولذا نناشد كل الاطراف المعنية أن تساعد الامين العام في جهوده الرامية الى عقد مؤتمر السلام في أقرب وقت ممكن ، وذلك أننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن قضية فلسطين يمكن حلها على الوجه الافضل عن طريق مؤتمر السلام . كما نرى أن أي مبادرة أو حل أو اقتراح - تطرح في سياق السعي الى تحقيق ذلك السلم المراوغ في الشرق الاوسط - ولا تأخذ حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في الاعتبار يقصر دون كفالة إعمال تلك الحقوق ، لا يمكن أن توفر أساسا سليما للحل العادل والدائم لقضية فلسطين . وتشمل هذه الحقوق حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وانشاء دولته المستقلة على ترابه الوطني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد .

وأخيرا ، يجب على الاطراف المعنية أن تعترف بأن أي حوار يتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية أو ينكر عليها مكانها الجدير بها بوصفها شريكا كاملا في السعي الى السلم في المنطقة ، سيكون عديم الجدوى .

يعرب وفد بلادي عن الأمل في أن تجد كل أطراف النزاع العربي الاسرائيلي السبل المؤدية الى الحل التوفيقي . وقد قال يوما أحد رجال الدولة العظام إن التوفيق لا يعني دائما التنازل . ومن رأينا أن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة قد حددت الإطار اللازم للحل التوفيقي ؛ وستظل تلك القرارات هي الخطوط الإرشادية لحل المشكلة حلا نهائيا . وإذا ما تركت هذه المشكلة دون حل سيكون لذلك آثاره الخطيرة على السلم العالمي .

الآنسة مونكادا برمودز (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

بالرغم من الانفراج الحالي في العلاقات الدولية لاتزال بعض الدول ، للأسف ، تنتهج سياسات تستخف بسلطة الأمم المتحدة بل وتقوضها . فهي تتجاهلها لقرارات ومقررات المنظمة تعرقل النظام التعددي وتعرض للخطر السلم والأمن الدوليين . فالسلم الدائم والوئام بين الأمم وحل الصراعات بالوسائل السلمية ، كلها أهداف لم تتحقق بعد في أجزاء عديدة من المعمورة ، ومن بينها الشرق الأوسط .

إن الأحداث التي وقعت مؤخرا في الأراضي التي تحتلها اسرائيل والمسألة الرئيسية فيها - قضية فلسطين - وهي موضع مناقشتنا الآن ، قد اتخذت منعطفا جديدا ذا أهمية كبرى في حل الصراع . وإذ نشهد انتفاضة الشعب الفلسطيني البطولية الحاسمة ، التي بدأت منذ سنتين ، فإننا نعتبرها نضالا عادلا يرمي الى استعادة الشعب الفلسطيني المعذب لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ومنها حقه في تقرير المصير ، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية . لقد تحمل الشعب الفلسطيني عشرين عاما من الاحتلال والقمع الاسرائيليين ، تمثلا في القمع الوحشي والتعذيب والترحيل والمعاناة التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال . ولا يسع نيكاراغوا إلاّ أن تشارك في الاحتجاج الدولي والإدانة القوية لسياسة العنف والإرهاب التي تمارسها اسرائيل .

لقد ردت اسرائيل على الانتفاضة بتكثيف قمعها وزيادة استخدامها العشوائي لمعدات الحرب ولجوئها الى الاحتجاز الجماعي والاعتقالات الإدارية وعمليات الترحيل والعقاب الجماعي التي يرتكبها المستوطنون . إن الأطفال والشبيبة الفلسطينيين

يحرمون من حقهم في التعليم وحقهم في حياة كريمة ، أي بإيجاز يحرمون من حقهم في السلم والعدل . ولاتزال دولة اسرائيل تواصل انتهاك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب الصادرة في آب/أغسطس ١٩٤٩ . ولا يمكن أن تؤدي السياسة الوحشية غير الرشيدة التي تنتهجها الدولة الاسرائيلية إلاّ الى جعل الحالة في المنطقة أكثر توترا وخطورة . واستمرار أعمال العدوان التي ترتكبها اسرائيل حتى ضد الدول المجاورة ، وخاصة لبنان ، تلحق الضرر بأمن المنطقة .

إن حماية السكان الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال وضمان أمنهم وحقوقهم القانونية ومالهم من حقوق الإنسان مهمة لها أولوية قصوى . وعلينا أن نضع حدا لمعاناة آلاف الاسر والنساء والأطفال ، وأن نتخذ لذلك تدابير عاجلة . ومازال الشعب الفلسطيني يكتب صفحات مجيدة ستكون جزءا من تاريخه ، وهو تاريخ كتب بالدم ونضال زاخر بالشجاعة والحماس . إن قضية الشعب الفلسطيني تستحق تأييدا صادقا من جانبنا وهي جديرة بكل تضامننا . وهي تبرهن على أن ذلك الشعب سيناضل ليتحرر من قيوده مهما كانت وطأة هذه القيود .

وترحب نيكارغوا بإصرار الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية ، وتؤيده في سعيه للتحرر الوطني وتحقيق سيادته الوطنية وإقامة دولته المستقلة . إننا نعتبر عرض السلم الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في جلسته الاستثنائية التاسعة عشرة التي عقدت في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، مشروعا واقعيا يرسي الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه المفاوضات . وفي نفس الوقت ، نحث الأمم المتحدة على العمل لتهيئة الظروف التي تضمن حماية الشعب الفلسطيني وأمنه وتكفل الشروع في إزالة وإخلاء المستوطنات المقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وعلينا أن نعمل بجد كيما نكفل الانعقاد السريع لمؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الأوسط ، برعاية الأمم المتحدة . وتحقيقا لهذه الغاية ، علينا أن نوحد جهودنا للتغلب على العقبات التي لاتزال قائمة .

إن المناخ الدولي الحالي الذي يتسم بتعزيز التعاون المتزايد والنهوض به ، وبالرغبة السياسية في حسم الصراعات الإقليمية بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات ، يجب أن يفضي بنا الى السعي لإيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين ، وألا نتخلى عن تلك القضية العادلة . وفي هذا السياق ، يعد أي جهد يبذل من أجل إجراء حوار بين الأطراف المعنية جهدا بناء مادام سيقضي على العقبات القائمة التي تحول دون انعقاد مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الأوسط ، والذي يجب أن يكفل - ضمن جملة أمور - ممارسة الشعب الفلسطيني الكاملة لحقوقه الوطنية المشروعة .

وإذا ما استمرت الاتصالات بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة ، فإنها ستؤدي بلا ريب الى نتائج ملموسة تمهد الطريق الى حل شامل ومنصف للصراع . وعلينا أن نعمل بلا انقطاع للنهوض بإجراء حوار صريح واسع النطاق بمشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وأطراف الصراع للإعداد لعقد المؤتمر الدولي .

لقد أثبت الشعب الفلسطيني للمجتمع الدولي أنه عقد العزم على مقاومة الاحتلال الاسرائيلي المجحف ، ورفض ذلك الاحتلال ووضع نهاية له . إن مبادرات السلم التي اتخذها القادة الفلسطينيون ، والإعلان مؤخرا عن قيام دولة فلسطين المستقلة ، التي أيدها عدد كبير من الدول الأعضاء كانا إسهاما في السلم العالمي .

ولكننا نعتقد أنه قد آن الأوان لتتخلى اسرائيل عن عنجهيتها . ونحن نتفق تماما مع الرأي القائل بأن أي اقتراح للسلم يجب أن يتضمن تدابير مؤقتة لحماية السكان في الأراضي المحتلة . ويجب أن ينص - بالإضافة الى ذلك - على تدابير تسمح للفلسطينيين بأن يمارسوا بالكامل حقهم في تقرير المصير . لأنه مادامت اسرائيل سادرة في انتهاجها لسياسة التعنت المتمثلة في عدم الاعتراف بحقوق الغير ، ومواصلة تنفيذ سياسات وممارسات الحرب والقمع والإرهاب ، فسنظل نجني حصاد تلك السياسات من المعاناة والمحن الإنسانية .

ونحن على ثقة من أن الثورة الحقيقية والتلقائية بوصفها شكلا من أشكال النضال ليست إلا استجابة للمعاناة والقمع اللذين يفرضان على الشعوب . وهذه هي

الحال بالنسبة للشعب الفلسطيني وشعب السلفادور . والبشرية تسعى لإيجاد السبل الكفيلة بعلاج الظلم ، وسيستمر سعيها في هذا الطريق . ومن الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى ، أن يفضي بنا إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الجنس البشرية وقيمته ، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء في كل الأمم كبيرها وصغيرها ، الى اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لحالة الشعب الفلسطيني العصيبة ، تدابير تكون متناسبة مع هذا الإلتزام الكبير .

يتكلم وفد بلادي أمام الجمعية مرة أخرى ، كيما يقول إنه يتعين علينا أن نبرهن على قدرتنا على اتخاذ تدابير فعالة تكبح - والى الأبد - جماح هذا النوع من السلوك الذي يخرق النظام القانوني الدولي وينتهك الحق المقدس للشعوب من أن تتمتع بالسلم والتنمية وتقرير المصير والاستقلال . وإذا استمر المجتمع الدولي يقبل بأن تسود القوة فوق الحق بلا عقاب ، فإننا سنستمر في الإسهام في عملية تدمير ذاتي حتمية للجنس البشري .

وفي الختام ، يود وفد بلادي أن يعلن أنه انضم الى مقدمي مشروع القرار A/44/L.50 . ونحن نرى أن مشروع القرار هذا يجب أن يلقى التأييد لا لأنه يوفر العدالة للشعب الفلسطيني فحسب بل أيضا لأن الأمم المتحدة لا تستطيع استبعاد شعوب وبلدان لمجرد أن دولة كبرى تعارض في انضمام تلك البلدان ، بينما تمارس هي سياسات عدوانية ومعوقة في أقصى بقاع المعمورة .

السيد بيتاركا (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الشعب الفلسطيني ، بل وشعوب العالم أجمع ، كانت تتوقع ، ولها كل الحق ، أن ترى تحولا الى الأفضل في أزمة الشرق الأوسط التي طال أمدها . يتمثل في حل قضية فلسطين ، لاسيما بعد أن حظي النضال البطولي العادل للشعب الفلسطيني والبرنامج السياسي الذي طرحه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات باسم دولة فلسطين الجديدة بموافقة حماسية من جانب المجتمع الدولي في الجلسات التي عقدتها الجمعية العامة في جنيف في كانون الاول/ديسمبر الماضي . إلا أنه مما يدعو الى الاسف أن الحالة قد عقّدها عمدا أولئك الذين لهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في استمرار هذا الصراع . فمصالحهم المتعددة في هذه المنطقة الغنية بالنفط تتطلب أن تظل القضية الفلسطينية دون حل حتى يمكنهم استخدامها كذريعة دائمة لاستمرار وجودهم في المنطقة . وقد شجع ذلك الموقف المحتلين الاسرائيليين على المضي في سياستهم ، وازدادت حربهم ضد الفلسطينيين شدة ، الامر الذي يشكل تحديا للمجتمع الدولي يقتضي منه أن يترجم تأييده السياسي للشعب الفلسطيني الى خطوات حقيقية لإيجاد حلول لهذه المشكلة . ويدلل هذا الوضع ، في الوقت نفسه ، على موقف الغطرسة والتعنت المتخذ فيما يتعلق بدولة فلسطين الجديدة ويكشف عن الإصرار على عرقلة كل مبادرة للسلم في المنطقة .

إن الصراع العربي - الإسرائيلي وأزمة الشرق الاوسط ، ولبهما قضية فلسطين ، يلقيان بثقلهما على العلاقات الدولية ويزيدان من قلق شعوب العالم . والتطورات التي تحدث في هذه المنطقة تسير ضد التيار الرئيسي لجهود المجتمع الدولي والامم المتحدة لإيجاد حلول للصراعات الاقليمية في شتى مناطق العالم ووضع نهاية لها . أما سياسة القبضة الحديدية التي تمارسها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني تحت شعار "القوة والسلطة وتوجيه الضربات" فأضافت بعدا جديدا أكثر تفجرا للحالة ، وخصوصا في الاراضي العربية المحتلة ، إذ تتسم تلك السياسة بدرجة من العنف والإرهاب والاعمال الانتقامية لم يسبق لها مثيل طيلة سنوات الاحتلال الاسرائيلي التي بلغت ٢٢ عاما حتى الآن ضد الشعب الفلسطيني الشهيد ، وهي حالة وصفت بحق بأنها "مذبحة الدول المنبوذة" . وخلال

عامي الانتفاضة لجأ المحتلون الصهاينة كذلك الى استخدام كل ما أتيح لهم من وسائل العنف العسكري الوحشي والمكائد السياسية لإجبار الشعب الفلسطيني على التخلي عن ثورته الشاملة . ويتبين ذلك بوضوح من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة . فخلال تلك الفترة قتل الاسرائيليون ما يزيد على ٦٠٠ فلسطينيا ، وجرحوا أكثر من ٠٠٠ ١٠ ، واعتقلوا أكثر من ٠٠٠ ٣٥ فلسطينيا آخر . ولم يتردد المحتلون الصهاينة في ارتكاب أبشع الجرائم حتى ضد الاطفال الفلسطينيين لإعاقة مستقبل هذه الأمة . فخلال فترة عامين قتلوا ١١٨ طفلا ممن هم دون الخامسة عشر من العمر .

يدرك كل إنسان واقعي في العالم أن ما يسعى الاسرائيليون الى تحقيقه هو أن يجردوا الشعب الفلسطيني نهائيا من حقوقه الوطنية المشروعة ، ويحرمونه من أراضيه ، الأمر الذي يؤدي الى تحويل هذا الشعب الوطني الذي له حضارة عريقة وتاريخ تليد في المنطقة الى شعب من اللاجئين ، والى إنكار وجوده كأمة . ومافتئ الاسرائيليون يحاولون تحقيق هذا الهدف بطريقة منهجية منذ عام ١٩٦٧ عن طريق التصفية الجسدية للفلسطينيين أو الترحيل الجبري لهم من أراضيهم وإنشاء المستوطنات اليهودية فيها . وهكذا أنشأت اسرائيل مستوطنات جديدة لليهود بلغ عددها ٤١ مستوطنة في مرتفعات الجولان ، و ١٨١ في الضفة الغربية ، و ٣٢ في قطاع غزة ، وهي تمثل احتلالا عسكريا في الوقت ذاته .

وقد ظن الصهاينة الاسرائيليون أنه سيكون بإمكانهم اتمام استيعاب الفلسطينيين باستعمال الاسلحة المتعددة الانواع ضدهم ، بما فيها أسلحة التدمير الشامل ، غافلين عن أن الشعوب التي تقاتل من أجل قضية عادلة ، كالفلسطينيين ، لا يمكن أن تقهر بل أن جميع المحاولات الرامية الى إضفاء الشرعية على هذا الاحتلال الاستعماري أضحت مجرد أوهام تراود مخيلة المتشددين في تل أبيب وفي الأوساط الصهيونية حيثما وجدت . لقد برهنت الانتفاضة الشعبية الشاملة التي بدأها الفلسطينيون يوم ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ على أنه يستحيل إقرار أي سلم أو تحقيق

أي استقرار في الشرق الأوسط طالما استمر انتهاك مصالح الشعب الفلسطيني ، وتطلعاته الى تحقيق الحرية والاستقلال والاعتراف بحقوقه الوطنية . والانتفاضة توجه في الوقت نفسه رسالة بذلك الى جميع القوى الانتكاسية في العالم ، التي ترفض أن تأخذ في الاعتبار طبيعة الشعوب والامم والقوميات التقدمية والمحبة للسلم ، تلك القوى التي لاتزال تؤمن بأن العدالة في صف الجبابرة والاقوياء . بيد أن التاريخ يثبت أنه لا يمكن لعقدين أو حتى عشرات العقود من الاحتلال أن تقضي على التطلعات الوطنية النبيلة والمحبة للسلم لأمة ما ، أو أن أمة ما يمكن أن تقهر باستعمال الأسلحة ضدها .

إن انتفاضة الشعب الفلسطيني حركة شعبية ضد الاحتلال وهي الشكل الاسمى للمقاومة التي تخوضها تلك الأمة بغرض إبراز ما يطالب من الشعب الفلسطيني من إعمال حقه في الوجود وفي الاستقلال ، وهو الحق الذي مافتئت المؤامرات الصهيونية والامبريالية تحاول طمسه طيلة عقود عديدة . هذه الانتفاضة لا تهدف الى احتلال أو ضم ما ليس لها ، بل تكافح ضد العدوان والاحتلال الأجنبي ومن أجل التحرير الوطني . لهذا السبب ، ونتيجة لتلك الدوافع ولطبيعتها ، حظي نضال الشعب الفلسطيني بالتعاطف والتأييد من الرأي العام العالمي كله .

وبما أن مقصد كل حركات التحرير إثارة الاهتمام بقضيتها ، فقد أدت الحالة التي نشأت في الأراضي العربية المحتلة الى زيادة الوعي بالقوى السياسية الكامنة في حركة التحرير الفلسطينية ، والتي أدت بدورها الى إعلان قيام دولة فلسطين المستقلة . وتعد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني المضمنة في إعلان دولة فلسطين وفي القرار السياسي المتعلق بذلك تتويجا سياسيا للنضال البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني . كما أنها تعد خطوة الى الأمام تسهم في التوصل الى الحل الشامل والعادل والدائم لقضية فلسطين .

إن جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية التي كانت دائما مؤيدا قويا للقضية العادلة للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حريته وتقرير مصيره ضد العدوان الاسرائيلي والامبريالي ، ومن أجل إعمال حقه في إقامة دولته المستقلة ، رحبت بقيام

دولة فلسطين المستقلة واعترفت بها منذ اللحظة الأولى لإعلان قيامها . فهذا القرار التاريخي للمجلس الوطني الفلسطيني يستجيب للمطالب والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني الباسل . وهو يمثل في نفس الوقت إسهاما في تسوية صراع الشرق الأوسط وفي إحلال السلم والأمن في الاقليم وفي منطقة البحر المتوسط وفيما يتجاوزها .

وعلى الرغم من التصميم البنّاء والواقعي للقيادة الفلسطينية على حل المشكلة الفلسطينية في سياق التطورات الجارية في المنطقة والعالم ، والتي تنطوي على دلالات على حدوث انفراج في حالات التوتر وتناقص حدة الصراعات بل وحتى القضاء عليها ، من المؤسف أن نلاحظ أن أزمة الشرق الأوسط لاتزال قائمة ، وأنها ، بذلك تعتبر أقدم الصراعات والأزمات في عصرنا . وأسباب ذلك لا تقتصر على الموقف المتعنت الذي تتخذه اسرائيل من مبادرات السلم الفلسطينية ، بل تشمل أيضا سياسات وتنافس الدولتين العظميين في المنطقة . فالروابط الوثيقة لإحدى هاتين الدولتين ودلالات الغزل العلني والحذر من جانب الدولة الاخرى مع الصهاينة الاسرائيليين ما هي إلاّ تعبير عن توافق الآراء القائم بين الدولتين الامبرياليتين ، الذي يسبب ضررا بالغا ولا يخدم الرغبة والجهود المبذولة من أجل تحقيق سلم حقيقي في المنطقة .

لقد شهدت أزمة الشرق الأوسط تدفق خطط عديدة من مختلف الاتجاهات ، ولاسيما من أعداء الشعوب العربية . بيد أن كلا منها كان يدور في جوهره حول تصفية قضية فلسطين ، التي تعد مفتاح حل أزمة الشرق الأوسط ، ولهذا أجهضت تلك الخطط . وفي الوقت الحالي ، نسمع عن خطط مضادة تعرض لحل قضيتي فلسطين والشرق الأوسط ، وقد تكون هناك خطط كثيرة أخرى ستقدم في المستقبل . ومن ثم ، يلزم أن نؤكد على أن جميع المفاوضات والخطط ينبغي أن تراعي أساسا مصالح الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى التي كانت ضحية للعدوان . فضلا عن أن يكون تقديم كل الخطط والحلول من جانب بلدان المنطقة المعنية مباشرة بالسلم والأمن . وكل دور خاص تدعيه الدولتان العظميان لنفسيهما فيما يتصل بتناول وحل هذه المشكلة سينطوي على المخاطرة بألا تسعى هاتان الدولتان إلا الى مصالحهما الذاتية ، وأن تتركا الصراع قائما ، كما بينت التجربة في الماضي .

وتتطلب مصالح السلم والأمن أن تعالج قضية فلسطين وأزمة الشرق الأوسط بواقعية سياسية في سياق التطورات الدولية الراهنة . وألبانيا ، بوصفها صديقا قديما للشعب الفلسطيني وللشعوب العربية الإخرى ، وكذلك بوصفها بلدا من بلدان البحر الأبيض المتوسط ، تتمنى بإخلاص أن تترك للشعوب العربية وحدها مهمة تقرير مصيرها واستعادة العدالة في تلك المنطقة الاستراتيجية الهامة ، المعروفة من قديم الأزل بحضارتها وثقافتها الغنية ، التي أثرت الحضارة العالمية . فلندع تلك المنطقة وشعوبها تتقدم وتزدهر بحرية وعلى نحو مستقل .

وفي الختام ، أود أن أؤكد أن التاريخ يثبت - ومن غير الحكمة ألا نستلهم منه الدروس المناسبة - أن العنف والإرهاب لا يمكنهما أن يحطما ويقهرا شعبا مصمما على النضال من أجل حريته الوطنية ومن أجل حقوقه . وإن قضيته العادلة سيكون مآلها النصر في نهاية المطاف .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود اليوم أن أتناول الجوانب العامة والمستمرة لقضية فلسطين

والمسألة العليا للسلم في الصراع العربي الاسرائيلي . وقد أوضحت الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة وجهات نظرها القوية بشأن مسألة أخرى ذات صلة مطروحة الآن على الجمعية والتي ليس لديّ أي شيء أضيفه بشأنها في هذه اللحظة .

تجري مناقشة هذه السنة لقضية فلسطين على ضوء أحداث تبشر بخير عظيم وتنذر في نفس الوقت بخطر يتهدد الحل المنصف والعادل للصراع العربي الإسرائيلي .

فلا تزال دورة العنف المأساوي بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة تحمل معها تراثا مريرا من المواجهة والشك مما يجعل من الصعب تحقيق الوفاق فيما بينهم . إلاّ أنه توجد في نفس الوقت عملية جارية تبشر بالأمل في كسر تلك الدائرة من المواجهة واستبدالها بطريق عملي نحو تسوية دائمة . بل إنه مما يبعث على أكبر قدر من التشجيع أن الاسرائيليين والفلسطينيين يركزون بقوة على تلك العملية ويبحثون عن الوسائل الكفيلة بإنجاحها .

وليس من المستغرب أن تقف الولايات المتحدة في مقدمة الساعين الى دعم هذه العملية وإنجاحها . فقد شاركت حكومتي على مدى عقدين بصورة مباشرة في السعي لإيجاد تسوية منصفة ودائمة للصراع العربي الاسرائيلي . والآن كما كان الحال من قبل تتخذ الولايات المتحدة إزاء المفاوضات نهجا عمليا ، يرمي الى مساعدة الأطراف على إيجاد السبل للتغلب على خلافاتها ؛ والآن كما كان الحال من قبل ، يقوم نهج الولايات المتحدة على المبادئ الرئيسية التي نعتقد أنها يمكن أن توفر أساسا صلبا لتسوية منصفة .

وهذه المبادئ هي : أولا ، أن هدف المفاوضات هو إيجاد تسوية شاملة من خلال مفاوضات تقوم على أساس قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وينبغي أن تتعلق المفاوضات بالأرض مقابل السلم ، والأمن والاعتراف باسرائيل وبجميع الدول في المنطقة ، والاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني . ثانيا ، قبل الانتقال مباشرة الى تسوية نهائية للوضع ، من المطلوب توفير فترة انتقالية حتى يمكن أن تتكيف الأطراف مع بعضها البعض وأن تبني الثقة والاطمئنان

اللازمين للتسوية الدائمة . ثالثا ، سينبع شكل التسوية النهائية من المفاوضات بين الاطراف ولا يمكن أن يفرضه أي طرف مقدما . وفي هذا المضمار ، لا تؤيد الولايات المتحدة إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، كما لا يمكننا أن نؤيد ضم الضفة الغربية وغزة الى اسرائيل أو ابقاءهما تحت الاحتلال الاسرائيلي أو السيطرة الاسرائيلية بصفة دائمة .

إن المبادئ وحدها ليست كافية مع ذلك لتحريك الاطراف الى الامام ولتهيئة الظروف اللازمة لمواصلة المفاوضات . وفي الوقت الراهن ، فإن الفجوات التي تفرق بين الاطراف واسعة للغاية والشك بالغ العمق . ولعلاج هذه الحالة ، يتطلب الامر نهجا يكسر حلقة المواجهة الحالية فيما بين الاسرائيليين والفلسطينيين ويستبدلها بعملية سياسية تغير الحالة في الاراضي وبذلك تغير وجهات نظر الطرفين ، كل منهما نحو الآخر .

ونعتقد أن فكرة إجراء انتخابات حرة ونزيهة ، كما اتضحت كجزء من مبادرة حكومة اسرائيل في أيار/مايو ١٩٨٩ ، تفتح الطريق العملي لتحقيق ذلك . وليست الانتخابات هي نهاية الطريق : إنها تفتح الطريق لبدء عملية سياسية تؤدي الى إجراء مفاوضات من أجل إيجاد تسوية دائمة .

إن قوى الديمقراطية تتحرك في اوروبا الشرقية . ولا ينبغي أن يستثنى الشرق الاوسط من هذه العملية . والانتخابات عمل سياسي جوهري قد يحطم جدران الشك ، ويغيّر البيئة الحالية ، ويتيح للفلسطينيين فرصة للانخراط في أنشطة سياسية ، ويسهل عملية يتحتم فيها أن يتحدث الاسرائيليون والفلسطينيون عن هيكل السلم .

ولتحقيق ذلك الهدف ، كانت الولايات المتحدة في الشهور الاخيرة تعمل على نحو مكثف مع حكومتي اسرائيل ومصر ومع الفلسطينيين من أجل تسهيل إجراء حوار اسرائيلي فلسطيني لمناقشة الانتخابات والعملية التفاوضية التي قد تتلوها . وسيكون ذلك الحوار تطورا ثوريا . فلأول مرة في تاريخ هذا الصراع يشترك الاسرائيليون والفلسطينيون مباشرة في حوار رسمي حول مستقبلهم السياسي .

وقد تبين أن لهذه العملية إمكانية كبيرة وإنها مليئة بالامل . ولكن من أجل تحقيق تلك الإمكانية على الاطراف أن تجري خيارات وتتخذ قرارات هامة .

وبالنسبة للفلسطينيين فإن الخيار واضح . وتتيح العملية الحالية فرصا هائلة لتوسيع آفاقهم السياسية ولإنهاء المأزق المأساوي الحالي . بل إنه لا يمكن إقرار الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني إلا عن طريق عملية حوار سياسي ووفاق متبادل . والمسألة الأساسية الآن هي تحقيق ذلك الأمل الكامن في هذه العملية والرد بإيجابية لتحويله الى حقيقة واقعة .

وبالنسبة لاسرائيل ، فإنها بعد أن اقترحت مبادرتها السلمية ، يتمثل التحدي في أن تبذل كل ما في وسعها لتنفيذها . ويمكن أن تفعل اسرائيل ذلك بالدخول في العملية بعقل متفتح ومرونة لازمين للتغلب على المشاكل التي تحتاج الى حل ، وبالتعامل مع الفلسطينيين باعتبارهم شركاء في هذه العملية .

والدول العربية أيضا لها دور رئيسي ينبغي أن تلعبه في دعم هذه العملية وفي تهيئة المناخ المناسب لإحراز التقدم . ويمكن للدول العربية الرئيسية أن تقوم بدورها لا من خلال تشجيع الفلسطينيين على الرد بإيجابية فحسب ولكن أيضا من خلال الاتصال باسرائيل . والواقع أن الأوان قد آن ليتبع العالم العربي الدور الرائد لمصر والفلسطينيين في الاعتراف باسرائيل والتحرك قدما صوب الوفاق المتبادل .

وأولئك الذين من خارج الشرق الأوسط يمكنهم أيضا أن يكون لهم دور هام من خلال مساعدة الأطراف على التركيز على القرارات الصعبة التي يتعين اتخاذها ومن خلال تشجيعها على الاستجابة بشكل عملي وخلاق ، فقد آن الأوان لاتخاذ قرارات بنّاءة لا لاتخاذ المواقف المتصفة بالتصنع . وهذا وقت التركيز على ما هو عملي وما يمكن أن يتحقق لا على الرموز الاستفزازية ، غير المقيدة .

إن حكومتي مصممة على أن تفعل كل ما تستطيع لتعزيز هذه العملية واستكمالها حتى يستتب السلام الشامل . ويحدوني الأمل أن يؤيد المجتمع الدولي جهودنا هذه . فمخاطر استمرار المواجهة أكبر بكثير من أن نفعل غير ذلك ، والفوائد الممكنة التي يمكن أن تعود من تسوية الخلافات العربية الاسرائيلية أعظم من أن ندع فرصتها تفلت من أيدينا .

إننا نقف الآن على مفترق طرق هام على درب السعي الى السلم في الشرق الأوسط . فانضموا الينا ونحن نتحرك قدما صوب بلوغ السلم الشامل والدائم الذي نسعى اليه جميعا .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥